



الإدارة العامة للإعلام والثقافة

إدارة الثقافة والنشر

سلسلة دعوة الحق كتاب محكم

# الحِكْمَات

## صَمَامُ أَمِنْ الْأَمَّةِ وَأَسَاسُ الشَّبَابِ

تَأَلَّفَتْ

الشَّرِيفُ حَاتِمُ بْنُ عَارِفٍ الْعَوْنِي

١٤٣٢ هـ



## (المقدمة)

الحمد لله حمدَ معترفٍ بالتقصير، والصلاة والسلام على  
البشير النذير، وعلى أزواجه وذريته ما تعاقب السحر والهجير .  
أما بعد : فلقد عجبتُ من آيةٍ في كتاب الله تعالى ، مُلئت  
نورًا وحكمة ، وشُحنت بالعلوم والمعارف ، وحُشيت بأسباب  
الطمأنينة واليقين ، ويوجد في المؤمنين بها من لا زالت تتخطفه  
الحيرة والشكوك . إنها قول الله تعالى :

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ  
الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ  
مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ  
فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾  
[آل عمران: ٧] .

إنها آية المحكمات والإحكام ، وآية المنهج العقلي الذي  
فطرنا عليه الخالق العظيم ، وآية التسليم الإيماني ، وآية أولى  
الألبياب .

إنها الآية العاصمة من تَخَطُّفِ الشبهات ، والحامية من  
هجمة الشكوك ، والفاضة لمنهج وأغراض الزائغين ،  
والمحذرة من فتنة مرضى القلوب .

فلماذا غفل كثيرٌ من المسلمين عنها ، فلم يقدِّروها  
قدرها؟!

ولذلك أتيتمكم من طرفٍ من كنز أسرارها التقطته في هذا  
البحث ، وجئتمكم بعدما مشيتُ شيئاً على ساحل بحر أعماقها ،  
كاتباً عن : (المحكمات : صِمَامُ أَمْنِ الْأُمَّةِ ، وَأَسَاسُ الثَّبَاتِ) .  
أسأل الله تعالى الثبات ، وأن نعين أبناء أمتنا عليه .

فإلى مباحث هذه البحث المختصر :



## تعريف المحكمات وبيان سماتها التي تميزها عن غيرها

قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَبِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧].

ورد في هذه الآية العظيمة ذكر (المحكم) و(المتشابه)، ومن هذه الآية وقع الاختلاف الكبير في تفسير المراد من هذين القسمين الحاصرين، لا للنصوص القرآنية أو الشرعية فحسب، بل لجميع النصوص والتصورات والأفكار، فجميعها ينقسم إلى: (محكم) و(متشابه)<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: جامع البيان لابن جرير الطبري (١٨٨/٥ - ٢٠٦)، وتفسير القرآن لأبي بكر ابن المنذر (رقم ٢١٧ - ٢٢٩)، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٢/ ٥٩٢ - ٥٩٤)، وزاد المسير لابن الجوزي (٢٣٣ - ٢٣٠)، (١/ ٣٥٤ - ٣٥٠)، وأساس التقديس للرازي (٢٣٣ - ٢٣٠)، والتعريفات للجرجاني (٢٦٣)، والموافقات للشاطبي (٣/ ٣٠٥ -

ولن ندخل في تفاصيل هذا الاختلاف وتعداد أقواله ،  
فليس هذا هو هدف هذا البحث ، الذي سيعتني بالجانب  
العملي لفقه هذا الباب ، منطلقا من الدرس النظري ، لكن دون  
الوقوف عنده ودون التطويل فيه .

لكن الأمر الواضح في الآية والقدر الذي ينبغي أن لا يقع  
فيه خلافٌ منها هو : أن المحكمات في هذه الآية هي أم الكتاب  
(القرآن الكريم) وأصله ، وأن ترك أتباعها باتباع المشتبهات  
سببُ الانحراف . وهذا القدر الذي لا خلاف فيه ، يُبينُ  
ضرورة معرفة المحكمات الشرعية (النقلية والعقلية) التي لا  
خوف على من تمسك بها ، بخلاف المشتبهات التي يُخشى على  
من تمسك بها أن يكون أخذها بها على غير هدى .

ولئن اقتضرت هذه الآية الجليلة على ذكر محكمات القرآن  
الكريم ، فلا شك أن المحكمات لا تقتصر على القرآن الكريم ،

---

٣٣٣)، والبحر المحيط للزركشي (١/ ٤٥٠-٤٥٧)، والتجوير شرح  
التحرير للمرداوي (٣/ ١٣٩٥-١٤١٨)، والإتقان للسيوطي -  
النوع : ٤٣ - (١/ ٦٣٩-٦٧٠)، والكليات للكفوي (٣٨٠)،  
والمحكمات في الشريعة الإسلامية وأثرها في وحدة الأمة وحفظ  
المجتمع للدكتور عابد السفياني (١٩-٤٠) .

ففي السنة محكمات أيضًا ، حتى إن من مشتبهات القرآن الكريم ما لا يُعرف معناه إلا بالسنة ، ولذلك وجب فهم القرآن بالسنة . كما أن للعقل محكمات أيضًا ، أساسها المعارف العقلية الضرورية ، مما سيأتي الحديث عنه . ولذلك فسيكون حديثنا عن المحكمات شاملا للمحكمات الشرعية كلها : نُقْلِيَّهَا وَعَقْلِيَّهَا ، دون اختصاص بمحكمات القرآن الكريم وحده . فإنه إن كانت الآية قد بينت منهجًا لفقه المحكمات في القرآن الكريم فذلك الفقه والمنهج لا يختص بنوع خاص من المحكمات ، بل هو شامل لجميع أنواعها ؛ لا تحادها في هذا الوصف المؤثر والخاصية الجامعة ، وهي أنها (محكمات) .

فالذي يهمننا في هذا المبحث هو أن أعرف مقصودي فيه من (المحكمات) ، والذي لا يختلف عن تعريف المحكمات القرآنية والمحكمات النقلية (الشاملة للسنة مع القرآن) ؛ إلا في كونه تعريفًا شاملا للمحكمات الشرعية بنوعيهما : النقلية والعقلية . ثم أن أدخل في دراسة هذا المصطلح ، وبيان الأثر العملي لمعناه الذي طرحته فيه . ولا داعي للوقوف كثيرًا في هذا السياق عند هذا المصطلح ؛ إلا بقدر ما يدل على مراد كاتبه منه وإلى خلاصة ترجيحه في تعريفه .

فما هي المحكمات إذن ؟

هي : كل ثابت بأدلة يقينية ، يكون عاصماً للفكر من الانحراف ، لشدة إتيقانه وقوة بنائه الفكري ، ويكون الخلل فيه سبباً في إفساد التفكير .

وباختصار : فإن المحكمات هي اليقنيات .

ومع أن بعض المحكمات قد تكون من جهة النظر إليها على حَدّةٍ : كأنها مسائل جزئية غير كلية ، لكنها من جهة وصولها إلى درجة اليقين ، ومن جهة أنه ليقينيتها يُمكن البناء عليها واعتبارها أصلاً = ستكون كليةً . ولذلك فهي أصولٌ فكرية ، ينطلق العقل منها في تكوين تصوراتهِ وأحكامهِ .

فإن قيل : هل يلزم في كل المحكمات أن تكون عاصمةً للفكر من الانحراف ؟ ألا يمكن أن يكون هناك محكمٌ في أمرٍ فرعيٍّ لا يبلغ ما ذكرته في التعريف : من أن يكون الخلل فيه سبباً في إفساد التفكير ؟

والجواب : نعم ، يلزم ذلك ، ولا يمكن غيره ! فكلُّ يقينيٍّ مقطوع به بلا خلاف في يقينيته (وهو المحكم) يكون التشكيك فيه سبباً في خللٍ في التفكير !

وتوضيح ذلك يكون بهذا المثال : لو كنت ترى شيئاً قريباً



بعينك ، وتلمسُه بيدك ، فلا تشك في صحة رؤيتك وإحساسك الكامل به ، ولو كان أمراً تافهاً، لكنك متيقنٌ منه . فلو استطاع أحدٌ أن يُريكَ في يقينك هذا ، فإنه لا يصل إلى إيقاع الشكِّ في قلبك من هذا الحقِّ المتيقنِّ ؛ إلا وقد أفسد عليك عقلك ، وأدَّى بك إلى خلل في التفكير ؛ لأنه أفسدَ عليك بعضَ وسائلِ تحصيل اليقين ، من الثقة بالحواس .

وهكذا كل يقيني لا تشكُّ فيه ، حصولُ التَّشكُّكِ فيه ، وإنزالُه عن منزلة اليقين إلى منزلة الظن أو الشك = هو في المآل مفسدٌ للعقل ، ومُؤدِّ إلى إخلالٍ في طريقة التفكير ، وعدم القدرة على التصرُّو الصحيح ، فضلاً عن إعطاء الحكم الصحيح !

وهذا هو وجه اعتبار كل يقيني كُلياً ، عاصماً للفكر من الانحراف .

وينبغي الانتباه هنا ، وانطلاقاً من هذا التعريف الشامل للمحكمات : أن المحكمات تنقسم إلى قسمين :

الأول : هو المحكمات الإنسانية : وهي اليقينيّات التي يدرك يقينيّتها العقلاء من البشر ، من جميع الأديان والأعراق .  
والثاني : هو المحكمات الإسلامية : وهي اليقينيّات التي لا

يصل ليقينيتها إلا من أيقن بمصدرية الوحي ، وأنه من عند الله الخالق ﷻ .

ولا يخفى (بعد شيء من التأمل) أن بين القسمين عموماً وخصوصاً مطلقاً : فكل محكم إنساني محكم إسلامي ، وليس كل محكم إسلامي محكم إنسانياً ؛ فالمحكم الإسلامي أخص من المحكم الإنساني . وهذا نابع من حقيقة إسلامية كبرى ، وهي أن الإسلام دين الفطرة الإنسانية ، ولذلك فلا يمكن أن تتعارض دلالته النقليّة مع الدلالات العقلية الصحيحة .

على أننا إذا تذكرنا أن أدلة النبوة هي في النهاية أدلة عقلية تُثبت لغير المؤمن بالوحي أن النبي بشرٌ موحى إليه من الله تعالى ، وإذا تذكرنا أن أدلة النقل لا يمكن أن تنقضها أدلة العقل الصحيحة ولا أن تعارضها معارضة حقيقية = علمنا بأن المحكمات الإسلامية هي في الحقيقة محكمات إنسانية ، لكن بعد العلم بأدلة النبوة وبعد اليقين بمصدرية الكتاب والسنة وأنها وحي الله تعالى إلى رسوله ﷺ ؛ لأن كل من علّم بذلك من الناس فقد سلّم لأدلة الوحي .

ولهذا فسوف يتداخل حديثي عن المحكمات ، بين المحكمات الإنسانية والمحكمات الإسلامية ؛ لعدم التعارض

بينهما ، ولدخول الأخص منها (وهي المحكمات الإسلامية) في الأعم ، على الوجه المشار إليه آنفا .

وبهذا .. فأنت إذا تأملت ذلك التعريف فإنك سوف تلحظ أنه تضمّن أهم سمات المحكمات، والتي تتلخّص فيما يلي:

### السمة الأولى : الثبات وعدم قبولها للزوال ولا للتبدّل:

لأن المحكمات لو قبلت الزوال والتبدّل لكان ذلك إثباتا للنسبية المطلقة في الحقائق ، بل لكان ذلك مما ينفي وجود الحقائق أصلا ، وأن الحق لا وجود له إلا في أحكام الناس ، لا في واقع الوجود . لأن اليقيني لا يقبل اختلاف الحكم فيه ، وهذا يوجب له الثبات .

وفي الفلسفات اللادينية والمنظمات العالمية المشبوهة (كالماسونية) دعوةٌ حثيثةٌ إلى التأكيد على نسبيّة الحق ، وأنه قابلٌ للتبدّل والتغيير . ومنها تنبثق الدعوات الباطلة بوحدة الأديان (بمعنى أنها كلها حق) ، أو تستمدُّ من تلك الفلسفات جانبا من جوانب مواجهة الإسلام ؛ ولذلك تدعمها بعض الجهات الدينية كالحملات التنصيرية (المسماة بالتبشيرية) . وقد تتسمّى

هذه الدعوات بأسماء مختلفة ومشتبهة: كالتعددية الدينية<sup>(١)</sup>، أو الخلط بين حوار الأديان (وهو مطلوب) ووحدة الأديان (بمعنى حقانيّتها كلها، بما فيها من تناقض في أصول المعتقدات)، أو الجمع بين مطلب التعايش السلمي (وهو مطلب مهم وعادل) ومطلب التقارب القائم على التنازل عن المبادئ والعقائد .

لذلك كله تأتي هذه السمة من سمات المحكمات شمسًا تحرق بأشعتها حُجُبَ تلك الأفكار الهدامة ، التي تُخفي خلف دعاوى التسامح والطيفيّة الخلافة وجهًا أسود قبيحًا، لا ينخدع

---

(١) هناك كتبٌ عديدة في مناقشة موضوع التعددية ، مثل :

- قراءة في التعددية الدينية : هل هي دعوة إلى اللادينية : للشيخ مالك مصطفى وهبي العاملي . الطبعة الأولى: ١٤٢٨ هـ . دار الهادي : بيروت.
- التعددية أصول ومراجعات : للدكتور طه جابر العلواني .
- التعددية الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية : للدكتور محمد عمارة .
- التعددية في الإسلام : للدكتور محمد سليم العوا .
- التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها: ليوسف بن محمد القحطاني .

به بعد انكشافه أحدٌ، إلا من اصطفً مع الباطل وتجنّد له .

السمة الثانية: أنها محلُّ اتفاقٍ بين العقلاء، وموضعُ ائتلافِ قلوبٍ بين الأسوياء .

وهذا من لوازم يقينيتها وثباتها ، ومن لوازم الحقيقة التي قرّرها الإسلامُ أوضح تقرير : عن سلامة فطرة الجنس البشري في أصل الخلقة ، وأنه مجبُولٌ على معرفة الحق والإقرار به <sup>(١)</sup> . كما في قوله تعالى ﴿ فَأَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الروم: ٣٠] ، وقوله ﷺ : « ما من مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ : فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ ، وَيُنَصِّرَانِهِ ، وَيُمَجِّسَانِهِ . كما تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ ، هل تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ ؟ » <sup>(٢)</sup> ، وقوله ﷺ ، فيما يرويه عن ربه ﷻ في الحديث القدسي : « إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ كُلَّهُم ، وَإِنَّهُمْ أَتَتْهُمْ

(١) ومن أهم الكتب التي درست هذه الحقيقة كتاب : (المعرفة في

الإسلام : مصادرها ومجالاتها) للدكتور عبدالله بن محمد القرني .

(٢) أخرجه البخاري (رقم ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٨٥، ٤٧٧٥، ٦٥٩٩)،

ومسلم (رقم ٢٦٥٨) .

الشَّيَاطِينُ فَاجْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ»<sup>(١)</sup> .

وفي ذلك يقول الإمام الطحاوي (ت ٣٢١هـ) : «فَاعْلَمْنَا وَبِحُكْمِ أَنْ مَنْ كِتَابِهِ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ بِالتَّأْوِيلِ ، وَهِيَ الْمُتَّفَقُ عَلَى تَأْوِيلِهَا وَالْمَعْقُولُ الْمُرَادُ بِهَا ، وَأَنَّ مِنْهُ آيَاتٌ مُتَشَابِهَاتٌ ، يُلْتَمَسُ تَأْوِيلُهَا مِنَ الْآيَاتِ الْمُحْكَمَاتِ اللَّائِي هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ، وَهِيَ الْآيَاتُ الْمُخْتَلِفَةُ فِي تَأْوِيلِهَا»<sup>(٢)</sup> .

ولذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية : «والقضايا التي يتفق عليها عقلاء بني آدم لا تكون إلا حقاً؛ كاتفاقهم على مدح الصدق والعدل ، وذم الكذب والظلم»<sup>(٣)</sup> .

وبذلك تكون المحكمات هي موضع الاتفاق الحقيقي بين البشر ، وهي الأرضية المشتركة بينهم ، مهما اختلفت أديانهم وأعراقهم وحضاراتهم . وهي بذلك مشروع التعايش الصادق والممكن التطبيق بين بني الإنسان جميعهم ، وهي المنطلق الصحيح لحوارهم البناء والنافع ، ولا يمكن التفاهم وأن

(١) أخرجه مسلم (رقم ٢٨٦٥) .

(٢) شرح مشكل الآثار للطحاوي (٦/ ٣٣٧) .

(٣) الاستقامة لشيخ الإسلام ابن تيمية (٢/ ٢٦٣) .

يكون للغة التخاطب معنى بدونها .

وهذا كله يتناقض مع تلك الدعوات الضالة أو المضللة ،  
والتي تريد إلغاء وجود المحكمات ، وبحجة العالمية والتعایش  
والتعددية .. ونحو ذلك من شعاراتٍ : ظاهرها قبول الاختلاف  
والتعایش السلمي ، وباطنها إقصاء المخالف والقضاء على  
الاختلاف بكل صوره وأنواعه . ولا أدل على سوء مقصد هذه  
الدعوات من مجيئها إلى ما يتفق عليه عقلاء بني آدم ، من  
المحكمات ، بمعول الهدم وآلة النسف ، تحت غطاء النسبية  
والتعددية ، كما سبق ! مع أن المحكمات (باتفاق عقلاء بني آدم  
عليها) كانت هي وحدها المؤهلة لتحقيق التآلف والاجتماع بين  
بني البشر على ما ينفع الجنس البشري كله .

**السمة الثالثة : أن أدلتها قطعية يقينية ، وليست ظنية .**

والأدلة القطعية : قد تكون أدلةً نقلية (من الكتاب  
والسنة) ، وقد تكون عقلية .

لكن الأدلة النقلية لا تكون قطعيةً حتى تثبت النبوة  
بالاستدلال العقلي اليقيني ، فإذا ثبت صحة نبوة الرسول ﷺ  
بتلك الأدلة العقلية اليقينية ، ثبت لبلاغه اليقين ؛ لأن ذلك  
البلاغ سيكون وحي الله تعالى إلى رسوله ﷺ .

وحاجة الأدلة النقلية إلى إثبات صلتها بالوحي الإلهي ليست حاجةً قاصرةً على غير المسلمين حال دعوتهم إلى الإسلام ، بل هي ضرورةٌ لتثبيت إيمان المسلم وتحصينه بهذه المحكمة الكبرى ، وهي أن الأدلة النقلية (السمعية) يجب الانقياد والتسليم لها ؛ لأنها وحيٌ إلهيٌّ لا يتطرقُ إليه احتمالُ الخلل أو مخالفة مقتضى الحق والحكمة ؛ ولأنها شرع الله تعالى .

وفي الحقيقة فإن هذا القيد من قيود تعريف المحكمات هو أوضح سمات المحكمات ، بل هو الفارق الأهم بين المحكمات وبين غيرها .

ومن أخطر ما يهدّد فقه المحكمات ، ومن أشدّ ما يهدم هذا الباب : التوسّع في ادّعاء اليقين والإحكام ، فيما ليس بيقيني ولا هو من المحكمات ، كما يفعله بعضُ الغيورين بغير انضباطٍ للغيرة بالضابط الشرعي ، حينما يجعلون مسائل الاختلافِ المعتبرِ مقطوعاً فيها بقولٍ ، دون دليلٍ يقينيٍّ يصح بناءُ القطعِ عليه<sup>(١)</sup> ، وحينما يتعاملون مع صاحب الاجتهاد المعتبرِ تعاملهم مع صاحب الاجتهاد غير المعتبر . وكما يفعله أيضاً الإقصائيون

---

(١) وهذا ما حرصت كل الحرص على تجليته بوضوح وإتقان في كتابي (اختلاف المفتين) .



الذين يريدون الاستدلال على تبديعهم وتفسيقهم لمخالفهم ،  
بدعاوى مخالفة اليقنيات التي يدعون لها اليقين ادعاءً غير  
برهان ؛ بل ربما وصلوا في غلوهم هذا إلى حدّ التكفير بتلك  
الدعاوى الزائفة نفسها .

ووجه خطر هذا المنهج على فقه المحكمات : أن مآله التشكيكُ  
في اليقيني الحقيقي ؛ لأنّ صدمة اكتشاف ظنية ما ادّعى له اليقين  
قد تُثير الريبة عند بعض الناس في كل يقيني ، بما فيها اليقنيات  
الحقيقية . فيختلط عليهم اليقيني بالظني ، ويفقدون القدرة  
على التمييز بينهما ، مما يُسقط الثقة في هذا الباب كله .

وهؤلاء الذين يتوسعون في دعاوى اليقين هم أنفسهم  
الذين ذكرتهم آية المحكمات : ممن يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ؛  
فإن من وجوه اتباع المتشابه ادعاء الأحكام لغير المحكم ؛ بل  
أيّ اتباع للمتشابه أقبح من ادعاء الأحكام له وإسباغ وصف  
الإحكام عليه وإنزاله هذه المنزلة التي لا يستحقها ؟!

ومن وجوه الخطر على فقه هذا الباب : التوسّع في دعاوى  
الاشتباه ، وهو ضدّ الخطر السابق ، لكنه يخلص إلى النتيجة  
نفسها !!

ولذلك لما أخطأ الإمام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) في  
تحديد مصادر اليقين ، حار جوابه على إشكال دعاوى الأحكام

المتضاربة بين الطوائف ، ولم يبين لنا كيف نخرج من هذه الورطة ، عندما تدّعي كل فرقة إحكامَ مشتبهاتٍ غيرها من الفرقِ ، واشتباهَ محكماتها . فلم نُخرجنا جوابه عليهم إلا بمزيد حيرة ، وذلك عندما جعلَ نصوص الكتاب والسنة كلّها لا تفيد إلا الظن ، ومعنى ذلك أن القرآن والسنة لا يفيدان اليقين أبداً ؛ إلا بدليل عقلي يقيني . نعم هو كان قد قيّدَ هذا الإطلاقَ الذي أطلقه في بعض مصنفاته ، لكنه ما زال مع ذلك التقييد يُضيقُ مجالَ إفادةِ اليقينِ من نصوص الكتاب والسنة أشدَّ تضيقاً <sup>(١)</sup> .

وقد خالفه في تقريره هذا قرينه الأشعري أبو الحسن الأُمدي (ت ٦٣١هـ) <sup>(٢)</sup> ، وتكفل شيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) الردّ على تقريره هذا في عدد من كتبه ، وأبان عن مكنن الخطأ والخطر فيه <sup>(٣)</sup> . كما ناقض الإمام الشاطبيّ (ت ٧٩٠هـ) تقريره هذا أيضاً ، فقرّر أن المحكمات هي الغالب على نصوص

(١) التفسير الكبير للرازي (٧/ ١٦٩-١٧٠) ، وأساس التقديس (٢٣٤-٢٣٥) ، والمحصول (١/ ٤٠٦-٤٠٨) .

(٢) انظر : أبكار الأفكار للأُمدي (٤/ ٣٢٦) .

(٣) انظر : بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٨/ ٤٣٩-٥٣٥) ، والاستقامة (٣-٦٩) .

الكتاب والسنة ، وأن الاشتباه فيها قليل<sup>(١)</sup> . وهذا ضد ما قرّره الرازي ، من انعدام أو قلة المحكمات في نصوص الشرع<sup>(٢)</sup> .

وبما أننا نريد الاختصار في هذا البحث ، والخروج من دائرة التنظير إلى التطبيق والعمل ، فيكفي أن نقول في التفريق بين المحكمات الحقيقية والمحكمات الموهومة : إن الأدلة منها ما هو قطعي لا خلاف في قطعيته بين العقلاء ، ومنها ما هو ظني لا خلاف في ظنيته بينهم ، ومنها ما قد يقع الخلاف فيه بينهم هل هو دليل قطعي أم ظني . فالأول : محكم بلا خلاف ، والثاني : متشابه بلا خلاف<sup>(٣)</sup> ، والثالث (وهو المختلف فيه) : لو أخرجناه بسبب هذا الاختلاف من دائرة المحكم ، ورددناه إلى القسم الثاني المتفق على اشتباهه ، فليس في ذلك ما يدعو

---

(١) الموافقات للشاطبي (٣/٣٠٧-٣٢١) .

(٢) انظر مناقشتي لذلك في كتابي اليقيني والظني من الأخبار سجّال بين أبي الحسن الأشعري والمحدثين (١١٣-١١٦) .

(٣) الحديث هنا عن الأدلة المتفق على اشتباهها بين العقلاء ، فتخرج نصوص الوحي التي يُثبت المسلمون لها اليقين . فهذه النصوص (بعد إثبات النبوة) لن تكون محلّ اشتباه عند المسلمين بمجرد مخالفة من لا يؤمن بالإسلام في يقينيتها .

للتردّد أو الخوف من إلحاقه بالمتشابه . وإن جَوَزْنَا الاختلاف في إحكامه واشتباهه فلن يكون إحكامه أقوى من إحكام المتفق عليه ، ولن يكون في اشتباهه ما يدل على تعذّر الحكم بإحكام غيره من المتفق على قطعية دلائله . بل من الممكن أن نتوصّل على إحكام هذا القسم الأوسط واليقين به ، إذا انطلقنا في دراسته من الأصول المحكمة المتفق على إحكامها ؛ مما يبيّن الضرورة العقلية لإثبات الطرفين المتفق على إحكام أحدهما وعلى اشتباه الآخر .

والمعنى : أن وجود هذا القسم المتوسط (المختلف في إحكامه واشتباهه) ، لا يصحّ أن يعود إلى الطرفين المتفق على وجودهما بالإلغاء ، ولا يصحّ أن يكون وجود هذا القدر المختلف فيه سبباً لادّعاء عدم القدرة على تمييز المتفق عليه . بل يجب الاعتراف بوجود المتفق على إحكامه ، وبوجود المتفق على اشتباهه ، مع وجود المختلف فيه أيضاً .

وقد أشار النبي ﷺ إلى أصل هذا التقسيم بوضوح ، عندما قال ﷺ : «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ : لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ . فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ ، اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ . وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ ، وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ،

كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحَمَى ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»<sup>(١)</sup>.

كما أننا يجب أن نفرق بين نوعين من الخلاف الذي يقع حول الحقائق اليقينية والظنية ، ومعيارُ هذا التنوع هو النظرُ إلى صفات أهل هذا الاختلاف :

فالنوع الأول من هذا الاختلاف : هو خلافُ العقلاء الأسوياء الفطرة ، وهم عموم بني آدم ، فهذا الاختلاف هو الذي نَقَسِمُ على أساسه التقسيمَ الثلاثيَّ السابق .

والنوع الثاني : هو الخلاف الذي لا يقدر في الاتفاق على يقينية الدليل ، ولا يُنزَلُ المحكمَ المتفقَ على إحكامه إلى منزلة المختلف فيه أو منزلة المشتبه :

أ - كخلاف المكابرين المعاندين ممن يعرفون الحق ويصرون على الباطل ، فهؤلاء لا ينفي خلافُهم الاتفاقَ على الأحكام ، ولا يُضعف اليقينَ في دليل إثباته ، كما لو خُولف العقلاءُ المبصرون على رؤيتهم الشمسَ في رابعة النهار من معاندٍ مباغتٍ أو ساخرٍ مستخفٍّ .

ب - وكخلاف الشُّكَّاك والموسوسين ومرضى النفوس

(١) أخرجه البخاري (رقم ٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم (رقم ١٥٩٩) .

أو العقول ، ممن لا يَلْتَفِتُ إلى تشكيكهم عقلاء بني آدم ،  
ولولا عدمُ التفاتِ الناسِ إليهم ما قام علمٌ من العلوم ولا اتفق  
العقلاء على حقيقة من الحقائق .

السمة الرابعة : أنها أصول كلية يُحتكم إليها :

وهذا ما جاءت الإشارة إليه في الآية بأن المحكمات هي  
الأم ﴿ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾ ، أي هي الأصل <sup>(١)</sup> .  
وكليتها جاءت من كونها يقينية ، فكل يقيني فهو كلي ، يصحُّ  
البناء والاعتماد عليه .

ويمكنُ أن يُقال : إن كل الكليات يقينياتٌ ومحكمات ، ولا  
يقع في الكليات شيءٌ من المتشابهات الظنيات .  
وفي ذلك يقول الشاطبي : « التشابه لا يقع في القواعد الكلية ،  
وإنما يقع في الفروع الجزئية . والدليل على ذلك من وجهين :  
أحدهما : الاستقراء : أن الأمر كذلك .

والثاني : أن الأصول لو دخلها التشابه لكان أكثر الشريعة  
من المتشابه ، وهذا باطل . وبيان ذلك : أن الفرع مبني على  
أصله ، يصح بصحته ، ويفسد بفساده ، ويتضح باتضاحه ،

(١) انظر : المفردات للراغب (٨٥) .

ويخفى بخفائه ، وبالجمله فكل وصف في الأصل مُثَبَّتٌ في الفرع ؛ إذ كل فرع فيه ما في الأصل ، وذلك يقتضي- أن الفروع المبنية على الأصول المتشابهة متشابهة . ومعلوم أن الأصول منوطٌ بعضها ببعض في التفرع عليها ، فلو وقع في أصل من الأصول اشتباه ، لزم سَرَيَانه في جميعها ، فلا يكون المحكم أم الكتاب ؛ لكنه كذلك ، فدل على أن المتشابه لا يكون في شيء من أمهات الكتاب .

فإن قيل : فقد وقع في الأصول أيضا ، فإن أكثر الزائغين عن الحق إنما زاغوا في الأصول ، لا في الفروع ، ولو كان زيغهم في الفروع لكان الأمر أسهل عليهم .

فالجواب : أن المراد بالأصول القواعد الكلية : كانت في أصول الدين ، أو في أصول الفقه ، أو في غير ذلك من معاني الشريعة الكلية لا الجزئية . وعند ذلك لا نسلم أن التشابه وقع فيها ألبته ، وإنما في فروعها . فالآيات الموهمة للتشبيه والأحاديث التي جاءت مثلها فروعٌ عن أصل التنزيه ، الذي هو قاعدة من قواعد العلم الإلهي . كما أن فواتح السور وتشابهها واقعٌ ذلك في بعض فروع من علوم القرآن ، بل الأمر كذلك أيضا في التشابه الراجع إلى المناط ، فإن الإشكال الحاصل في الذكية المختلطة بالميتة من بعض فروع أصل التحليل والتحريم في

المناطات البينة ، وهي الأكثر . فإذا اعتبر هذا المعنى لم يوجد التشابه في قاعدة كلية ، ولا في أصل عام ؛ اللهم إلا أن يؤخذ التشابه على أنه الإضافي<sup>(١)</sup> . فعند ذلك لا فرق بين الأصول والفروع في ذلك ، ومن تلك الجهة حصل في العقائد الزيغ والضلال . وليس هو<sup>(٢)</sup> المقصود ههنا ، ولا هو مقصود صريح اللفظ ، وإن كان مقصودا بالمعنى<sup>(٣)</sup> .

السمة الخامسة : أنها ما دامت أصولا كليةً ، فهي أصولٌ عاصمة للفكر من الانحراف :

لأن بين المحكمات والمعارف العقلية الفطرية الضرورية صلة قوية : فكما أن المعارف العقلية الضرورية هي التي تقود إلى أن يُفكر الإنسان تفكيره السوي ، لكونها يقينيات فطرية ،

(١) قسّم الشاطبي التشابه في الآيات إلى حقيقي وإضافي ، والحقيقي هو ما كان راجعا إلى الآية نفسها ، من جهة أنها خفية لا سبيل إلى ظهور معناها . والإضافي : هو ما كان الاشتباه جاء من جهة قصور في علم أو نظر الناظر ، لا في الآية نفسها ، فهي بينة محكمة ، لكن لخلل في الناظر أو في نظره اشتبهت عليه . فانظر الموافقات (٣/ ٣١٥٣١٨) .

(٢) أي : وليس الاشتباه الإضافي هو المقصود بالنفي هنا .

(٣) الموافقات (٣/ ٣٢٢-٣٢٧) .



فكذلك المحكمات ؛ لكونها أيضًا يقينية ، وأنه لا يصح أن يشكَّ فيها الظني .

وهذا يعني : أن الخلل في التعامل مع المحكمات يؤدي إلى فساد في الفكر وإلى مخالفة فطرة العقل ، ولا يزيد هذا الخلل حتى يطرّد وتكون نتيجة فسادًا فكريًا كاملاً ، بأن يُصاب صاحبه بالشك المطلق وعدم معرفة شيء . وهذا بخلاف التعامل مع المشتبهات فإن الخطأ في فهمها أو عدم فهمها يؤدي إلى فساد جزئي في تلك المسألة ، ولا يصل إلى درجة الفساد الكلي .

وعلى هذا فمن لوازم كون المحكمات أصلاً أن يكون رجوعُ الفرع إليها ، وليس العكس . وهذا ما ذكرته الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] ، فوصف المحكمات بأنها الأصل يُلزم بأن يكون مرجع الفرع إليها ، وكل ما سوى الأصل فهو فرع . وعلى هذا : فالمشتبهات ما هي إلا فروع عن المحكمات ، ولذلك فيجب

إرجاع المشتبهات إلى أصولها من المحكمات .

ولذلك عاب الله تعالى من يحتجون بالمشتبهات ودمهم  
بأنهم **فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ** ، وأنهم **يَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ**  
**وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ** . ذلك لأنهم جعلوا الفرع أصلا ، ولم يرجعوه إلى  
الأصل .

وبذلك يتضح بأن هذه الآية الجليلة قد أرشدت إلى المنهج  
العقلي الصحيح في الموقف من المحكمات والمشتبهات ، وهو بأن  
لا تستقلَّ المشتبهات بالفهم والاحتجاج ، بل لا بد من  
إرجاعها إلى المحكمات ، لنضبط فهمنا بما لا يتناقض مع  
الأصول الكلية من المحكمات .

فإن اختلَّ هذا المنهج ، بأن أعيدت المحكمات إلى  
المشتبهات ، زال (في نظر من فعل ذلك) عن المحكمات  
إحكامها ، وزادت المشتبهات اشتباها . وكان فاعل ذلك كمن  
جعل الدليل مدلولاً ، والمدلول دليلاً ، فلا بقي عنده الدليل  
دليلاً ، ولا استطاع إثبات المدلول . وهذا هو سبب الزيغ والفتنة  
والتحريف ، وهذه هي الأدوية التي ذكرتها الآية في أسباب  
ونائج هذا المنهج المختلَّ في التعامل مع المحكمات والمشتبهات .  
ولذلك قال ابن عباس (رضي الله عنهما) في تفسير قوله تعالى

﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَّهَ مِنْهُ﴾: «يحملون المحكمَ على المتشابهِ ،  
والمتشابهَ على المحكم ، ويُلبَّسون ، فلبَّسَ الله عليهم»<sup>(١)</sup> .

وما أحسن الحكمة القائلة :

وليس يصح في الأذهان شيءٌ

إذا احتاج النهار إلى دليل

فقد بيّنَ هذا البيتُ الحكيماً أن الخللَ في يقينيٍّ واحد يكون  
باطراًده سبباً لعدم صحة كل يقيني آخر ، فضلاً عن إخلالِ هذا  
المنهج بالأدلة التي ترجع إلى غلبة الظن والرجحان من باب  
أولى ؛ فالخللُ الذي بلغ من قوة إفساده أنه أفسدَ اليقينَ سيكون  
بالظن الراجح أشدَّ إفساداً . فلا يبقى حينئذٍ للعقل دليلٌ يستنير  
به ، ولا يصح في الذهن برهانٌ : لا يقيني ، ولا ظني !

ومن أمثلة هذا الخلل : ما وقع للإمام الغزالي (ت ٥٠٥هـ)  
من الوقوع في شرك الشكِّ والسفسطة ، حتى شكَّ في

---

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢٠٤/٥) ، وابن المنذر في  
تفسيره (رقم ٢٣١) ، وابن أبي حاتم في تفسيره (رقم ٣١٨٥) ، من  
نسخة علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ، وهي نسخة صحيحة .

المُحَسَّاتِ والضر-وريات<sup>(١)</sup>، قبل أن يعود إلى محكماتها ، من طريق التوفيق الإلهي . وقريب منه ما وقع لديكارت ، فيما حكاه عن نفسه في الجزء الأول والثاني من كتابه (حديث الطريقة)<sup>(٢)</sup> ، والفرق بينه وبين الغزالي أن لجوء ديكارت للشك كان من أجل الوصول لليقين<sup>(٣)</sup> . لكن كلا التجريبتين بدأت بجعل المحكمات مشتبهاً ، فتبيّن لصاحبها أن ذلك يُفسد عليه كل شيء ، ويوصله إلى الشك في كل شيء ، فعاد إلى ترتيب النظر بالطريقة الفطرية الصحيحة .

---

(١) انظر المنقذ من الضلال لأبي حامد الغزالي (١١٢-١١٦) .

(٢) انظر حديث الطريقة لرينيه ديكارت (٤١-٦٨) .

(٣) والحقيقة أن الغزالي قد فعل ذلك أيضًا ، لكن ظاهر ما حكاه عن نفسه أنه وقع في الشك بسبب البحث عن الحقيقة من خلال النظر المحسّات والضروريات والتشكيك فيهما ، ولم يشك لكي يتيقن ، كما فعل ديكارت . غير أنه أثناء شكّه وقبله كان تواقاً للوصول إلى طمأنينة اليقين ، فوصل إليها في آخر المطاف . نعم .. هو اعتبر أن الذي أعاده للمنهج الصحيح هو التوفيق الإلهي ، وليس المنهج العلمي ، لكن هذا لا ينافي أن وصوله إلى الحقيقة كان بالسبب والطريق العقلي الذي وفقه الله تعالى إليه ، وهو الترتيب العقلي الصحيح .

ولذلك فقد جاء الذم الصريح في الآية لمن اتبع المشتبهات، وجعلها هي الأصل المرجوع إليه ، وأكد النبي ﷺ أن هذا المنهج هو منهج أهل الأهواء الذين لا يريدون الحق ولا يدُّون عليه .

فعن عائشة رضي الله عنها قالت : «تلا رسول الله ﷺ هذه الآية ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْبَيْتِ﴾» [آل عمران: ٧]. قالت : قال رسول الله ﷺ : فإذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه ، فأولئك الذين سَمَى الله ، فاحذروهم»<sup>(١)</sup> .

وينبّه إلى ذلك الحافظ أبو محمد أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المزني المغفلي (ت ٣٥٦هـ) ، فيذكر الموقف الصحيح تجاه النصوص المشتبهة ، فيقول : «للعلماء الأثر في تلقي الأخبار المتشابهة مذهبان :

أحدهما : أن الإيمان بها فرض ، كالإيمان بمتشابه القرآن ،

(١) أخرجه البخاري (رقم ٤٥٤٧) ، ومسلم (رقم ٢٦٦٥) .

حين يقول تعالى : ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] : أي كُلُّ من المحكم والمتشابه من عند ربنا ، وقد استأثر الله تعالى بعلم المتشابه في هذا القول ، فلا يعلمه إلا الله ﷻ . قالوا : فمثله المتشابه من أخبار الرسول ﷺ ، إذا حُجِبَ عنا عِلْمُ تأويله : آمنا ، وَصَدَّقْنَا بما قال ، وَوَكَّلْنَا عِلْمَ تأويله إلى الله ﷻ ... (ثم أسند) عن الأوزاعي ، أنه سأل الزهري عن بعض الأخبار المتشابهة ؟ فقال : من الله العلم ، وعلى رسوله البلاغ ، وعلينا التسليم ، أَمَرُوا أحاديثَ رسول الله ﷺ كما جاءت . وقال عبد الله بن نافع : سئل مالك بن أنس عن قوله : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] ، كيف استوى ؟ فقال : الاستواء غير مجهول ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة ، وما أراك إلا ضالا .

هذا مذهب كثير من العلماء .

والمذهب الثاني : أن الإيمان بما قاله الرسول ﷺ فرض ، والبحث عن متشابه التنزيل وأخبار الرسول واجب في الأصول والعقول ؛ فراراً من تعطيل الصفات وآفة التشبيهات . قال : والقدوة في هذا المذهب علي وابن عباس (رضي الله عنهما) ، ومن تابعهما من فقهاء أهل الأثر .

وبمعرفة المحكم والمتشابه تميّزَ الفاضل من المفضول،  
والعالم من المتعلم ، والحكيم من المتعجرف .

ومن أَمَرَ الأحاديثَ على ما جاءت ، حين التبسَ عليه كُنْه  
معرفتها = لم يُرَدِّها<sup>(١)</sup> رَدَّ منكرٍ جاحِدٍ ، بل آمَنَ ، واستسلم ،  
وانقاد ، وَوَكَّلَ عِلْمَهُ إلى الله تعالى ، وإلى من عَلَّمَهُ الله ، وفوق  
كل ذي علم عليم .


وَرَدَّ الأخبار والمتشابه من القرآن طريقً سهلً ، يستوي فيه  
العالم والجاهل ، والسفيهُ والعاقل . وإنما يتبينُ فضلُ عِلْمِ العلماء  
وعَقْلِ العقلاء بالبحث والتفتيش ، واستخراج الحكمة من الآية  
والسنة ، وَحَمْلِ الأخبار على ما يُوافق الأصولَ وتُصحِّحُ  
العقول<sup>(٢)</sup> .

ويقرر شيخ الإسلام ابن تيمية هذا المعنى أيضًا ، فيقول : «  
فكل من اتبع المتشابه على هذا الوجه ، فهو مذموم . وهو حال  
من يريد أن يشكك الناس فيما علموه ؛ لكونه وإياهم لم يفهموا  
ماتوهموا أنه يعارضه . وهذا أصل الفتنة : أن يُترك المعلوم لغير

(١) هذا هو جواب الشرط .

(٢) نقله عنه سماعًا تلميذُه أبو بكر الكلاباذي الصوفي في كتابه بحر  
الفوائد (١/٥٣٩-٥٤٠) .

معلوم، كالفسطة التي تُورثُ شُبُهًا يُقدح بها فيما عُلِمَ وتُيقن .  
فهذه حال من يفسد قلوب الناس وعقولهم بإفساد ما فيها من  
العلم والعمل أصل الهدى ، فإذا شككهم فيما علموه ، بقوا  
حيارى»<sup>(١)</sup> .



---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٤١٧) .



## أثر المحكمات في تحقيق الأمن الفكري والعقدي

الأمن هو ضدُّ الخوف، وهو أيضًا سكون القلب واطمئنانه<sup>(١)</sup>.

والفكر : هو نتاج العقل من التصورات والأحكام ، المبني على مجموعة المبادئ والمعلومات والأخلاقيات والتجارب التي تحويها ذاكرة الإنسان الحاضرة والغائبة .

وإذا دققنا في مكونات الفكر ومحدداته ومنتجاته : وجدناها تشمل كل ما يدخل في مسمى الدين والقيم والعلم والثقافة والحضارة ، فسلامة الفكر هي سلامة للدين والقيم والعلم والثقافة والحضارة ، واتحاد الفكر (وليس الأفكار) في أي أمة من الأمم يمثل أساس وحدتها ؛ لأنه يمثل اتحادها في الدين ؛ فإن لم يتحدوا في الدين : ففي القيم ؛ فإن لم يتحدوا في القيم : ففي العلم والثقافة والحضارة ؛ فإن لم يتحدوا في شيء من ذلك : فلن يكونوا أمة واحدة أبدًا . ولذلك كان الأمن الفكري لأي أمة هو القوة التي تحميها من أي خطر يهددها بالهزيمة النفسية وبلاستلاب الحضاري للآخرين .

---

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (١/١٣٣-١٣٥) .

فالأمن الفكري هو : طُمَأْنِينَةُ الفكر وثبأته على يقينية عقائده وقيمه وأخلاقه .

وبعبارة أخرى : إن تَحَقَّقَ الأمن الفكري في أي أمة من الأمم يعني يقينها واطمئنانها بأحقية عقائدها وقيمها وأخلاقها لا في البقاء فحسب ، بل في التأثير في الآخرين ، وفي قيادة أُمم الأرض إلى القناعة بفكرها . والأمة التي تُحَقِّق هذا الأمن لا شك أنها آمنة من الذوبان في غيرها ومن التبعية للآخرين ، ولو كانت أفقر اقتصاداً أو أضعف قوة أو أقل تحضراً ، بل حتى لو كانت مهزومة عسكرياً محتلةً من عدو خارجي . كما حصل للمسلمين الأوائل إبان غزو المغول والصليبيين ، فقد أثير المسلمون فيهم وغيّروا من فكرهم ، حتى وصل بالمغول حدّ الدخول في الإسلام واعتناق عقائده ، ووصل بالنصارى حدّ الانبهار بالحضارة الإسلامية والتلمذ عليها ، مما على أساسه قامت حضارة الغرب الحالية .

أما المحكمات : فلقد عرفنا من خلال تعريفها وبيان أهم سماتها ، أنها الحصن الحصين للعقل الإسلامي ، وأنها هي العاصمة من الاغترار بشبهات المبطلين ووساوس التشكيكين .

لكننا في هذا المبحث نريد أن نبين أثر المحكمات المباشر في

تحقيق الأمن الفكري والعقدي، وذلك يتضح من خلال أمور:  
الأول : أي خلل يصيب هذه المحكمات سيعني السقوط في  
جُبٍّ من الأوهام والشكوك والضياع تحت جُح الظلام الدامس  
من الحيرة وفقدان القدرة على التفكير واتخاذ القرار ، كما حصل  
ويحصل مع الشُّكَّاء والمصابين بالوسوسة .

حيث إن أُسسَ المحكماتِ هي المبادئُ العقليةُ الضروريةُ  
الفطريةُ<sup>(١)</sup> ؛ لأن المحكمات يقينية ، ولن يكون شيءٌ يقينياً ؛  
إلا إذا اتفق مع مبادئ العقل الفطرية ، بل إذا انطلق منها .  
فهذه المبادئ الأولية هي الأساس الأكبر للمحكمات ، بل لو  
قلنا : إن المبادئ العقلية الضرورية هي المحكمات الفطرية ،  
لصحَّ هذا الوصف فيها : من جهة أنها يقينية ، لكنها يقينيةٌ  
تسمو على الاستدلال (على كل استدلال) ؛ لأنها يقينية فطرية ،  
خُلِقَ العقل عليها ، وهي خاصيةُ الإنسان التي أعطته القدرة  
على القيام بالعبودية الطوعية لله تعالى (التكاليف) .

---

(١) تقوم المبادئ العقلية الأولية على مبدئين أساسيين، وهما : مبدأ عدم  
التناقض (أن النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان)، ومبدأ السببية (أن  
لكل حادث سببا) . انظر : المعرفة في الإسلام للدكتور عبد الله القرني  
(٣٠٥-٣٠٦) .

ولا شكَّ أن العقل البشري لا ينطلق في كل تصوراته وأحكامه المبرهنة الصحيحة إلا من هذه المحكمات الفطرية . ولذلك قلنا : إن أي خلل يصيب هذه المحكمات سيعني السقوط في جُبٍّ من الأوهام والشكوك والضياع تحت جُحجُح الظلام الدامس من الحيرة وفقدان القدرة على التفكير واتخاذ القرار ، كما حصل ويحصل مع الشُّكَّاء والمصابين بالوسوسة .

وخطورة الخلل في التعامل مع محكمات الكتاب والسنة أنه خلل منهجي في طريقة عمل العقل ، ومثل هذا الخلل إذا طرد (وهو الأصل) سيتهي بالخلل في التعامل : من الخلل في التعامل مع محكمات الكتاب والسنة ، إلى الخلل في التعامل مع المحكمات الأولية الفطرية ؛ لبناء محكمات الكتاب والسنة عليها (في إثبات النبوة) ، كما نبهنا عليه آنفاً . وأي خلل وخطر أشد من مثل هذا الخلل والخطر !!؟

وفي المقابل : ما أعظم انتصارنا في معركة الغزو الحضاري والفكري ، وما أشد تحصيننا لفكرنا وعقائدنا : إذا ما ضَمِنّا سلامة عمل العقل الإسلامي ، وعلى قدرته على التفاعل الإيجابي مع معطيات التفكير ، وعلى إصابته في أحكامه ؟! من خلال سلامة التعامل مع المحكمات الإسلامية .

الثاني : أن تحكيم المحكمات هو الذي سيؤدي إلى الثبات على المبدأ ، والثبات هو سبب الاستقرار النفسي- وهو سبب الشعور بالأمان والطمأنينة .

ذلك أن المحكمات ثابتة يقينية (كما سبق) ، فتحكيمها والتحاكم إليها سيكون من لوازمه الثبات واليقين ، والطمأنينة هي الثبات واليقين به .

وقد ذكرت آية المحكمات ذلك ، قال تعالى : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٣٩٥﴾﴾ [آل عمران: ٣٩٥] . فالرسوخ في العلم كما يعني العمق والتمكن من العلم، فهو قبل ذلك يعني الثبات أيضًا .

قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) : «رسخ : الرأى والسين والخاء أصل واحد يدل على الثبات . ويقال رسخ : ثبت ، وكل راسخ ثابت»<sup>(١)</sup> .

(١) مقاييس اللغة لابن فارس (٢/ ٣٩٥) .

وقال الراغب الأصبهاني (ت ٤٢٥هـ) : «رسوخ الشيء ثباته ثباتا متمكنا ، ورسخ الغدير نضب ماؤه ، ورسخ تحت الأرض ، والراسخ في العلم المتحقق به الذي لا يعرضه شبهة . فالراسخون في العلم هم الموصوفون بقوله تعالى ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا﴾ [الحجرات: ١٥] وكذا قوله تعالى : ﴿لَكِنَّ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [النساء: ١٦٢]<sup>(١)</sup> .

الثالث : أن المحكمات هي العاصمة من تخطف الشبه والأهواء ، وهي العاصمة من الغلو والتطرف : بالتشدد والتزمت ، أو بالانحلال والتفلت .

فالمحكمات هي وحدها القادرة على صدّ شبهات الانحراف الفكري بكل صوره ؛ لأنها يقينية ، وأما الشبهات فأقصى ما يظنه العاقل فيها أن تكون ظنية ، والعاقل لا يقدم ظنه على يقينه . بل التحاكم إلى المحكمات سيكشف خداع الشبهات ، وسيفسر الخطأ في فهم المشتبهات .

ولذلك قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله (ت ١٠١هـ) :

(١) المفردات في غريب القرآن (٣٢٥) .

«من جعل دينه غَرَضًا للخصومات ، أكثر التَّغَلُّ»<sup>(١)</sup>.

ومقصوده : أن من دخل ساحة الجدل مع أهل الأهواء والذين في قلوبهم زيغ ، مُعَرِّضًا دينه لشبههم ، بل جاعلا من دينه هدفًا ومرمى لتلك الشبه ، فلن يثبت على مبدأ ولن يدوم على عقيدة ؛ لأنه جعل دينه مكشوفًا لهجوم الشبهات المختلفة لكل مبدأ ولأَيِّ معتقد . والدين لا ينكشف للشبهات هكذا ؛ إلا إذا خلا من تحصين المحكمات .

الرابع : أن الثبات على المبدأ وعدم الخشية من تخطُّف الشبهات هما أهم ضروريات بقاء المسلم المعاصر :

فلئن قيلت سابقًا عبارة صَحَّحَتْهَا العقول : إذا لم تكن داعيًا ، فأنت مدعُوٌّ ، ولا ثالث لهذين ؛ ولئن قُبِلَت العقول هذا القول قبل عصر الانفتاح العالمي الذي نعيشه ، فماذا سنقول اليوم ، وقد أصبح العالمُ كُلُّه في كل بيت ، وفي يد كل شخص ، وفي أي لحظة ، من خلال وسائل الاتصال والإعلام المرئي والمسموع والمقروء (ويكاد يكون ملموسًا ومذاقًا!) . وفي ظلِّ هذا الانفتاح العالمي الهائل : لم يُعَدِّ للمسلم الخيار في أن لا

(١) أخرجه الدارمي في السنن (رقم ٣١٢) ، بإسناد صحيح .

يكون داعية ؛ لأنه إذا لم يكن داعياً فسيكون مدّعواً بضخّ هائل من الشبهات والشهوات .

وفي هذا الوسط الواسع من شبهات المخالفين الذي يحيط بالمسلم من كل جهة ، وفي كل وقت ، حُقّ لنا أن نقول : يجب على المسلم المعاصر الذي لا يريد أن يكون داعياً أو محصّناً بما يتحصّن به الدّعاة من العلم بالمحكمات وبأدلة إحكامها : أن يخشى على نفسه بأن لا يكون مسلماً !! نعم .. فعلى كلّ مسلم معاصرٍ أن يحدّد خياره الصعب هذا تحديداً واضحاً ، متحملاً تبعات هذا الاختيار .

وعلى العلماء والمفكرين وأصحاب القرار في البلاد الإسلامية أن يعرفوا انحصار خياراتهم تجاه أفراد المسلمين وشعوبهم في هذين الخيارين : إما أن يكون المسلم المعاصر متحصّناً بما يجب على الداعية أن يتحصّن به ، ومتسلّحاً بمبادئ الحجج والبراهين التي تجعله داعياً لا مدّعواً ومؤثراً لا متأثراً ؛ وإما أن يستعدّوا لمواجهة هائلة بين أبناء المسلمين من الإلحاد والكفر أو الإعراض عن الإسلام والتدين جملة وتفصيلاً .

الخامس : أن تثبيت المحكمات الإنسانية هو في الحقيقة إرساء لقواعد التعايش الإنساني ؛ لأنه لن يحصل التفاهم بين



بني البشر ، ولن يتم الالتقاء بينهم على أرضية مشتركة بغير الرجوع إلى تلك المحكمات .

فما الذي يمكن أن يصيب البشرية من الدمار لو أن قيم العدالة والحرية والمساواة أصبحت شعارات قابلة للتشكيك في إحكامها وفي يقينية كونها الحق الذي لا يمكن التهاون في اعتقاد حقانيته والدفاع عنه .

وأولى من كان ينبغي أن يتولى الدعوة إلى هذه المحكمات الإنسانية هم المسلمون ؛ لأنهم أعرف الناس بها ، ولأنهم الوحيدون من أمم الأرض القادرون على تخلص هذه المحكمات من شوائب الغلو والتطرف فيها ، والذي شأن بعض تطبيقاتها لدى الحضارات الأخرى ، وأدخل في أصولها اليقينية جزئيات من الفروع الظنية، لا مع الإقرار بظنيتها ، بل مع اعتقاد يقينيتها<sup>(١)</sup> . ولا شك أن من سلبيات هذه الخلط بين

---

(١) مثل أكثر حركات تحرير المرأة التي تسعى لتحريرها من اضطهاد بعضه اضطهاداً حقيقياً وبعضه متوهّم، لتصل بها لا إلى المساواة الحقيقية والعدالة الحقيقية المتفق عليهما بين عقلاء بني آدم، بل تتجاوز ذلك إلى صور من المساواة والعدالة أقل ما يقال عنها : إنها محل اختلاف وتقبل وجهات النظر المتباينة ؛ لأنها لا تعتمد في دعوى

الأصول اليقينية والفروع الظنية لتلك القيم الإنسانية المحكمة لدى تلك الحضارات غير المسلمة: أنه جعل أرض التشكيك في المحكمات أرضاً خصبة، تقبل بذور الشك، وثُبتت شجرة الباطل الخبيثة التي لا تعيش ولا تتمدد فروعها إلا على دعوى نسبية الحق. ولذلك اشتدَّ عودُ تلك الفلسفات، والتي كانت على مرِّ التاريخ البشري من قبيل السفسطات والوساوس الممقوتة لدى عموم العقلاء، فإذا بها في الحضارة الغربية الحديثة يُنظر إليها على أنها فكرٌ يستحق الإجلال، وتقوم عليها كثيرٌ من التفسيرات النظرية والتطبيقات العملية في مجال الحريات والأخلاقيات وبقية القيم الإنسانية الأخرى.

فَمَنْ مِنْ أُمَمِ الْأَرْضِ غَيْرُ الْمُسْلِمِينَ أَقْدَرُ عَلَى تَخْلِيصِ الْبَشَرِيَّةِ مِنْ أَسْرِ هَذِهِ الْإِنْتِكَاسَةِ، بِتَخْلِيصِ الْمُحْكَمَاتِ الْإِنْسَانِيَّةِ (وهي تلك الأصول القِيَمِيَّة) من تسليط فروعها الظنية عليها؟ ومن أولى منهم بالدعوة إلى تلك الأصول المحكمة؟ ومن أحقَّ منهم بإقناع الناس بأن تفسيرات الإسلام لتلك الأصول

عدالتها على أدلة يقينية، بطل على أدلة ظنية. هذا إن لم تكن بعض تلك الدعاوى باطلةً مقطوعاً ببطلانها إنسانياً، قبل أن تكون باطلةً دينياً وشرعياً!


وتفريعاته عليها هي الأصلح والأولى بإسعاد البشرية جمعاء؟ هذا إن كانت تلك التفسيرات والتفريعات يقينيةً في استمدادها من الوحي . فإن كانت تفسيراتٍ اجتهادية من علماء الإسلام وتفريعاتٍ ظنيةً لهم ففي أقل تقدير : ينبغي أن تقتنع أمم الأرض (من غير المسلمين) بأن تلك التفاريع الإسلامية لتلك الأصول البشرية تفاريعٌ تقبلُ اختلافَ وجهاتِ النظر ، ولا يحق فيها التشنيعُ ولا انتقاصُ الشعوبِ التي تلتزم بها<sup>(١)</sup> .

(١) ففي مجال مساواة المرأة بالرجل (والتعبير الدقيق أن يُقال : إنصاف المرأة من الرجل ، وأن ننادي بالعدالة بينهما ، لا بالمساواة بينهما ؛ لاختلاف المرأة عن الرجل في تكوينها الجسماني والنفساني ، والمساواة الكاملة بين المختلفين ليس من العدالة) يتدخل الغربُ في أمورٍ لا تُنافي أصلَ تلك العدالة المتفق عليها . كقضية الحجاب : الذي ليس في تطبيقه الصحيح ما يجعله عائقاً دون أن تمارس المرأة حياتها الطبيعية ، وأن تبلغَ غايةَ عطائها في البناء الحضاري .

فإن لم يقبل الغربُ الحجابَ ، فلا يحق له أن يحاربه ، كما تُحاربُ صورُ الاضطهادِ الحقيقية والمتفق على مَقْتِها ومحاربتها بين بني آدم . بل على الغرب أن يعترف بأن رفضه للحجاب لا يقوم على أدلةٍ يقينيةٍ تقطعُ بكون الحجابِ اضطهاداً ينافي العدالة ، بل عليه أن يعترف بأن رفضه له رفضٌ ظنيٌّ يقبل اختلافَ وجهاتِ النظر ، في أقل تقدير . وأن لا يخلط موقفه من الحجاب بموقفه من صور استعباد المرأة الاستعبادَ

=

هذه بعض آثار تثبيت المحكمات ، وهي آثارٌ كلية ، تنطوي تحتها آثارٌ كثيرة تتفرع عنها . فكما أن المحكمات أصول تتفرع عنها جميع التصورات والأحكام ، كذلك تكون آثارها : تتفرع من أصول آثارها جميع الآثار الحسنة والشار الطيبة .



---

الحقيقي ، واستغلالها جنسياً ، في الجرائم المحرمة دولياً ، فيما يُسمى ببيوت الدعارة وتجارة الأطفال والرقيق الأبيض .

## تثبيت المحكمات مقترحات عملية في ذلك

حَقُّ لهذا الموضوع أن يكثر فيه النقاش ، وأن تتولاه الدراسات والبحوث، وأن يكون مجالاً لعقد ندوات ومؤتمرات . فهو العملي الذي يسمو على التنظير ، وهو وحده ذو التأثير الواقعي في تحقيق أهداف هذا البحث . وخروج تنظيره للواقع هو الأمر الكفيل بتصحيح أفكاره ، وبتحرير تقريراته .

وما أذكره في هذا الفصل ما هو إلا أفكار ، لا أشك أنها قابلة للتنقيح والزيادة .

فمن وسائل تثبيت المحكمات التي على الأمة (علماء ومفكرين وأصحاب قرار) أن يلتفتوا إليها ، ما يلي :

الأول : تثبيت أصول الدين في قلوب أبناء الأمة بالأدلة اليقينية ، لتكون هي المحكمات التي يحاكمون إليها كل فكر أو عقيدة أو رأي .

وهذا يحتاج (أولاً) : إلى تخلص أصول الدين حقاً من كثير من تفاريعها التي اختلطت بها على مر الأزمان ، والتي نشأت في غمرة السجال العقائدي بين طوائف المسلمين ،

وتسللت إلى أصول الدين ، وهي ليست منها .

وقد سبق الحديث عن خطر الذين يتوسعون في دعاوى  
الإحكام لما ليس بمحكم ، وأنه خطرٌ يعود على فقه باب  
المحكمات بالإهدار والسقوط ؛ لأنه جعل المشتبهات محكمات ،  
وهو منهج الذين في قلوبهم مرض من المتبعين للمتشابه ابتغاء  
الفتنة وابتغاء تحريف الحقائق !!

ويحتاج (ثانياً) إلى إثباتها بأدلة يقينية ، حقيقة اليقين .  
والأدلة اليقينية الحقيقية لا بد أن يكون مرجعها إلى الأدلة  
العقلية ؛ لأننا نواجه شبهةً إلحادية وكفرية : إن آمنت بالله ،  
كفرت بالرسالة !!

فالأدلة النقلية (من القرآن وثابت السنة) ، وما أكثر ما تفيده  
من اليقين ، بل هي الهبة الربانية التي تهدي لطمأنينة اليقين  
الحقيقي ؛ إلا أنه لا بد من إثبات صلة هذه الأدلة النقلية بالوحي  
الإلهي أولاً . وينبغي في هذا السياق أن نعي دائماً ، وأن نقرّر  
حُجَجَنَا بناءً على هذا الوعي ، المبني على أنه لا يمكننا إثبات  
ربانية مصدر الأدلة النقلية والإقناع بذلك ؛ إلا بالأدلة العقلية  
خاصة ، ثم تأتي بعدها وسائل الإقناع الأخرى (الآتي ذكرها) ؛  
لتكون ربانية مصدر الأدلة النقلية محلّ تسليم ثابت وقناعة لا

تترجح ، ثم يصحُّ بعد ذلك البناء على هذا الإيمان الراسخ .  
ومن أهم هذه الأصول <sup>(١)</sup> :

أولاً : التذكير بفطرية وجود الله تعالى ووحدانيته ، وإثباتُ  
أن ذلك ضرورةٌ عقلية لا يستطيع العقل البشري الانفكاكَ  
منها ؛ إلا بتشويه متعمّد للفطرة البشرية . وأن يتم ذلك بالأدلة  
العقلية الصحيحة .. أولاً ، ثم ببقية وسائل الإثبات الأخرى ،  
والتي سيأتي ذكر بعضها.

حيث إن الحضارة الغربية التي تغزو العالم إنما قامت بثورةٍ  
على الدين المحرّف ، فحوت في مضامينها إقصاء الدين ،  
بل السخرية من عقائده وتعاليمه . وهي لا تعرف التفريق بين  
الدين المحرّف والدين الحق المحفوظ ، ولذلك فهي حضارةٌ  
قامت على فلسفة الإلحاد ، وهذا ما يجعل الإلحادَ أحد أظهر  
نتائج الانبهار بها والانهمام أمامها .

---

(١) انظر في الحديث عن هذه المحكمات كتاب : كبرى اليقينيّات  
الكونية ، لفضيلة الشيخ محمد سعيد رمضان البوطي . الطبعة  
الثلاثون : ١٤٣٠ هـ . دار الفكر المعاصر : بيروت . وكتاب : الكليات  
الأساسية للشريعة الإسلامية : للأستاذ الدكتور أحمد الريسوني .  
طبع دار السلام : القاهرة .

وفي ظلّ هذه الحضارة المادية الوجودية أصبح التشكيك في الحقيقة الفطرية الثابتة في عقل كل إنسان (وهي وجود الله تعالى) ظاهرة خطيرة ، يجب الوقوف ضدها بإيقاظ الفطرة السوية ، وبكشف الرّين الذي يُعْطِي نور القلب الجبلي ، والتي سيكون أهمّ وسائل إيقاظها إثبات وجود الخالق العليم الحكيم الواحد الأحد بالأدلة العقلية اليقينية .

ثانيًا : ومن هذه الأصول المهمة جدا : إثبات نبوة النبي ﷺ ، وأنه خاتم الأنبياء ، وبالأدلة العقلية أيضًا<sup>(١)</sup> :

- كالإخبار بالمغيبات ، ومنها ما يسمى بالإعجاز العلمي في القرآن والسنة (بشر-وط قوله) ، دون مبالغٍ وتلاعب بدلالات النصوص أو بالنظريات والحقائق العلمية ، ودون مبالغٍ في نفي هذا النوع من الأدلة اليقينية .

---

(١) وإن أردنا إثبات النبوة بالمعجزات الحسية التي روتها الأخبار، كتلك الأخبار الثابتة التي عُنيَتْ بها كُتُبُ دلائل النبوة (كدلائل النبوة: للفريابي، ولأبي نعيم، ولليبهقي، ولأبي القاسم التيمي، ونحوها) ، فلا بد أن نَقْرَئَهَا بدليلٍ عقليٍّ يثبت صحتها ، كما فعل الإمام أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) في كتابه التمهيد (١٣٤-١٣٥) .



- ومنها : صنوف الإعجاز القرآني المتعددة : من بلاغي<sup>(١)</sup> ،  
وغيبى ، وتشريعى<sup>(٢)</sup> ، ودلائل ذاتية معنوية<sup>(١)</sup> ، وغير ذلك من

(١) مع كثرة ما كُتب في الإعجاز البلاغي في تراثنا الإسلامى ، ومع جلالة  
كثير من ذلك التراث ، خاصة ما كتبه القاضي عبد القاهر الجرجاني  
(ت ٤٧٤هـ) ؛ لكن يبقى أن هذا التراث لا يستفيد منه إلا المتخصصون  
في اللغة والأدب العربيين ، وهو بعيد عن عموم المثقفين ، فضلاً عن  
سواهم . ولذلك فنحن في حاجة ماسة إلى تقريب الإعجاز البلاغي  
لعموم المسلمين بأسلوب سهل ، تفهمه أوسع شريحة ممكنة منهم ،  
خاصة أنه أظهر ومن أثبت وجوه الإعجاز القرآني .

ومن الجهود المعاصرة التي تناسب الذوق الحديث ويمكن أن  
يتفاعل معها عموم المثقفين والدارسين (من غير أهل الاختصاص)  
في إظهار الإعجاز البلاغي في القرآن : كتاب (التصوير الفني في  
القرآن) : لسيد قطب .

ولقد كان للشيخ محمد متولي الشعراوي (ت ١٤١٩هـ) جهدٌ متميز في  
تقريب بعض وجوه الإعجاز البلاغي بأسلوب سهل ممتع في دروسه  
التلفزيونية ، يستحق النسج على منواله فيها وتطويره وتنقيحه .

(٢) الإعجاز التشريعى : هو بيان محاسن الشريعة الإسلامية : في  
ثباتها ، وشمولها ، وأنها الأصلح لكل زمانٍ وفي كل مكان ، وأن سعادة  
البشرية في الدنيا والآخرة لا تتم إلا بها .

وأقدم ما كُتب في ذلك تخصيصاً (حسب اطلاعي) : كتاب (محاسن  
الشريعة) للإمام أبي بكر القفال الشاشي الكبير الشافعي (ت ٣٦٥هـ) .

=

لكنه كتابٌ كُتِبَ لغير أهل عصرنا ، وباهتمامٍ تختلف تمامًا عن اهتماماتنا . ولا يعني أنه لا يُستفاد منه في عصرنا ، لكنه يعني أن يُستفاد منه ويزاد عليه ويُتَمَّم لأهل عصرنا .

وهناك محاولات متفرقة في هذا الباب ، كالمقدمات المختصرة التي كان يكتبها الشيخ سيد سابق في كتابه (فقه السنة) في فاتحة الأبواب ، وكدراسات أخرى عديدة . لكن عمومها يحتاج إلى تعميق واستدلال عليها ، وتقويتها بعقد مقارنات بين التشريع الإسلامي والقوانين المعاصرة ، وبيان الفرق بين التشريعين في واحد مما يلي : في جريان المصلحة في أيٍّ منهما ، أو بيان عدالة الأحكام والقوانين وإنسانيتهما وصلاحيتهما لكل عصر ، أو بيان السبق إلى تحقيق المصلحة : مَنْ فاز به . وأن يكون ذلك كله بأسلوب سهل ، وبأدلة صحيحة موثقة ، تحترم العقل ، وتؤدي إلى القناعة الصحيحة الثابتة .

(١) الدراسات في هذا الجانب قليلة جدا ، مع أهميته القصوى ، ومع قرب إدراكه إلى أكثر الأفهام لدى عموم المثقفين من غير أهل الاختصاص الشرعي أو اللغوي ، ومن أهم الدراسات في ذلك كتبٌ ثلاثة :

- كتاب : تثبيت دلائل النبوة : للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) ، ولم يعد إهمال هذا الكتاب العظيم أمراً مفهوماً المعنى ، لمجرد أن مؤلفه معتزلي ، أمام موجة الإعراض والشك التي وُجدت في كثير من بقاع العالم الإسلامي . ولو بعد المراجعة له والتفحيط ، أو التعليق .

- كتاب : النبأ العظيم : لمحمد بن عبد الله دراز (ت ١٣٧٧هـ) ، وهو

=

وجوه إعجاز القرآن الكريم . وتقريب ذلك كله لعموم المسلمين ، من خلال برامج التعليم الإجاباري والاختياري، ومن خلال منتجات إعلامية مشوقة (كالأفلام الوثائقية)، تناسب الذوق العصري .

- ومنها النقد الذاتي والتحليلي لسيرة النبي ﷺ ، بما يُظهر صدق النبوة بدلائل عقلية <sup>(١)</sup>.

كتاب عظيم ، ومشروع يحتاج إلى إتمام .

-الظاهرة القرآنية : لمالك بن نبي (ت ١٣٩٣هـ) .

(١) تجد ملامح متفرقة من ذلك في مجموعة من كتب فقه السيرة المعاصرة: ككتاب الغزالي والبوطي وغيرهما . كما تجده في بعض الدراسات الأخرى، من مثل : مجموعة مؤلفات القبطي المصري نظمي لوقا (ت ١٤٠٧هـ)، ومن أهمها كتاب ( محمد الرسالة والرسول ) و( محمد في حياته الخاصة ) وغيرها من مؤلفات هذا الكاتب المسيحي المنصف، ومنها: ( شخصية رسول الله ﷺ بين تصوير الوحي وتصورات الدارسين ) للدكتور سعيد المغناوي، و( عظمة محمد خاتم الرسل ) للشيخ مصطفى الزرقا، و( لوحات نبوية ) للشيخ عبد الوهاب بن ناصر الطريزي .

وتجد هذا المعنى جلياً في تضاعيف عباراتٍ منصفةٍ لبعض الغربيين، وقد اعتنت بعض الكتب بجمعها، مثل : ( الإسلام في نظر أعلام

=

- ومنها : البشارات بالنبي ﷺ الموجودة في كتب أهل الكتاب، ومحاولة إبرازها من خلال أفلام وثائقية ودراسات معمقة تتيحها لنا وسائل العلم الحديث والكشوفات الحديثة عن مخطوطات كتب العهد القديم والعهد الجديد ودراساتها .

ويجب أن نستحضر بأن تثبيت النبوة والاستدلال لها ببشارات الكتب السماوية السابقة منهج قرآني في الاستدلال لصحة النبوة ، فلا يجوز إغفاله أو عدم العناية به ، فقد قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ يَبْنِي إِسْرَءِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ ﴾ [الصف: ٦] .

ثالثاً : ومن الأصول التي تجب العناية بإبراز أدلة إحكامها

---

الغرب) للشيخ حسين عبد الله باسلامة، و(ثناء الغربيين على سيد المرسلين ﷺ) للسيد محمد بن علوي العيدروس، و(محمد ﷺ عند علماء الغرب) للشيخ خليل ياسين وابنه الدكتور محمد ياسين، وهو أجمع هذه الكتب في مجاله .

وما زال هذا الباب في حاجة ماسة إلى إكمال بحثه وإبرازه بالأسلوب العصري المناسب ، مع العناية التامة بالتوثيق القوي لتلك الاعترافات من مصادرها الأصلية ، ثم الدلالة على أماكن وجود تلك المصادر .

اليقينية : إثبات أن السنة النبوية محفوظة من وجهين من وجوه الضياع :

الأول : ضياعُ الفُقدانِ : باندثار شيءٍ من السنة يُخَلِّ اندثاره بحفظ الدين ، وَتَفَلَّتْ أَحَادِيثُ نَبَوِيَّةٍ عَلَى النَّقْلَةِ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ وَعُلَمَاءِ الدِّينِ .

والثاني : ضياعُ الشكِّ في الثُّبُوتِ : باختلاطِ ثابتهَا بِمَكْذُوبِهَا دون قدرةٍ على التمييز بينهما ، مما يُوقِعُ الرِّيبَةَ فِي كُلِّ حَدِيثٍ مِنْهَا ؛ فَمَا مِنْ حَدِيثٍ مِنْهَا إِلَّا وَقَدْ يَكُونُ حَقًّا وَقَدْ يَكُونُ بَاطِلًا ؛ بِسَبَبِ ذَلِكَ الْاِخْتِلَاطِ الْمَرْعُومِ .

فبغير بيان سلامة السنة من هذين القَدَحَيْنِ والضَيَاعَيْنِ ، وبغير إثبات ذلك بالأدلة القاطعة : لا يمكن المطالبة باعتماد السنة مصدرا من مصادر التشريع ، ولا يمكن تصحيح الاحتجاج بالأحاديث النبوية .

وإثبات ذلك يختلف في مقامين : مقام إثباته لغير المسلم ، وإثباته للمسلم الذي يؤمن بالقرآن . وتفصيل ذلك ليس هو مقصد هذا البحث ، وإن كانت الإشارة إلى طرفٍ منه لا تعارضه <sup>(١)</sup> .

---

(١) كتب في هذا الموضوع أحمد فارس السلوم كتابا بعنوان : (حفظ الله السنة :

وبعد ذكر هذه الأصول الثلاثة التي لا بد من الحرص على بيان إحكامها وإبراز أدلتها اليقينية ، يجب أن أُنَبِّهَ على أن ذِكْرِي لها لم يكن إلا من باب ضرب المثل بأهم هذه الأصول ، وليس هذا البحث المختصر محلا للحصر ولا للتعداد ؛ فمجال عدّ الأصول التي يجب الحرص على تثبيت اليقين بها مجال طویل ؛ كما أن بعض أولويات هذه الأصول قد تتغير من حالٍ إلى حال ، لا في كونها أصولا ، لكن في أهميتها ضمن سُلّم الأصول . فلئن كان ما يتعلّق بالشهادتين سيقى هو أصل الأصول في كل حال ، لكن ما سواه قد يتأخر وقد يتقدّم في سُلّم الأولويات .

ولكي يكون الكلام واضحا حول اختلاف الأولويات باختلاف المرحلة التي تمرّ على الأمة الإسلامية : أجد أن من أولويات الأصول التي يجب إبرازها في هذا العصر - من محكمات الإسلام : بيان موقف الإسلام من الحضارة والتقدّم التّقنيّ والبناء البشري والعمراني<sup>(١)</sup> ، لا بتقارير نظرية

وصورٌ من حفظ العلماء لها= وانظر الملحق الأول في هذا البحث، ففيه جوابٌ تضمّن باختصار بعض الأدلة اليقينية على حفظ السنة .

(١) هناك تقارير جميلة لبيان إسهامات المسلمين في الحضارة الإنسانية لبعض العلماء والباحثين العصريين، ومنها تقارير قديمة، بدأت =

فقط<sup>(١)</sup>، بل : (أولا) بإثبات ذلك بدراسات جادة صادقة

منذ مطلع القرن الرابع الهجري، في فترة الاستعمار، وبعد سقوط الخلافة العثمانية. من مثل كتاب الأمير شكيب أرسلان (ت ١٣٦٦هـ) (لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم)، وكتاب (الإسلام والحضارة العربية) لمحمد كرد علي، و(علماء العرب وما أعطوه للحضارة) لقدري حافظ طوقان، و(فضل العرب على الغرب في مجال البحث التجريبي)، للدكتور محمد عبد ربّ النبي سيّد، و(تراث العرب العلمي في الرياضيات والفلك) لقدري حافظ طوقان، وغيرها كثير. لكنها بين: دراساتٍ مطولة غير قابلة للتداول العام، ودراساتٍ تفتقد للإثباتات المقنعة بسبب ضعف التواصل العلمي مع المكتشفات الحديثة ومراكزها العالمية، ودراساتٍ عاطفية تكثر فيها المغالطات والقفر على الحقائق العلمية.

فما زال المسلمون يحتاجون إلى مشاريع علمية في هذا الجانب، تناسب ذوقهم العصري في عرضها، وتحترم عقولهم في استدلالاتها. (١) ولا يعني ذلك الاستخفاف بالتقارير النظرية، بل هي في غاية الأهمية. ولو لم يكن من أهميتها إلا الرد على الطرح المتطرف المشار إليه في التعليقة السابقة لكفى، كيف وهو من وسائل تثبيت هذه المحكمة لدى طبقة معينة من القراء والمثقفين. ومن هذه الجهود المشكورة في هذا المجال: مجموعة إصدارات في الشهود الحضاري للأمة الإسلامية للدكتور عبدالمجيد النجار: (فقه التحضر - الإسلامي)، و(عوامل الشهود الحضاري)، و(مشاريع الإسهاد

=

تكشف أثر الحضارة الإسلامية في أوج مجدها على حضارات العالم كلها وعلى حضارة الغرب خاصة<sup>(١)</sup>، و(ثانيا) بإثبات ذلك من خلال ضرب النموذج الحي من علماء المسلمين المعاصرين المتمسكين بدينهم والذين قدموا للبشرية خدمات جليلة في مجال التقدم العلمي الكوني . وهذا يبين لنا وجهًا جديدًا لضرورة المسابقة إلى العلم الحديث والتَّقْنِيَّةِ ، وهو أن وجود علماء مسلمين برعوا في العلم الحديث مع تمسكهم بأحكام الدين أحد الأدلة العملية على عدم تناقض الفكر

---

(الحضاري). ومنها كتاب: (منهج الحضارة الإنسانية في القرآن) للدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، وكتاب: (الإسلام ومنطلقات المشترك الحضاري البشري) للأستاذ الدكتور حامد أحمد الرفاعي .

(١) مثل كتاب: شمس العرب تسطع على الغرب، لزغريد هونكة، وحضارة العرب: لغوستاف لوبون، والحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري: لآدم متز، وتاريخ ضائع (التراث الخالد لعلماء الإسلام) لمايكل هاميلتون مورجان .

سوى ما كُتِبَ عن أثر المسلمين على علم خاص من العلوم ، من مثل : علم الفلك تاريخه عند العرب في القرون الوسطى : لكرلو مَلِينُو، وتاريخ الأدب الجغرافي العربي : لكاراتشكو فسكي .



## الإسلامي مع المناهج العلمية الحقيقية<sup>(١)</sup>.

(١) ولا يخفى أن التقدم العلمي والتفوق الحضاري لا يدل على صحة الدين ؛ لأن الدين الباطل أو المحرف (الذي يؤثر على العلم تأثيراً سلبياً) قد يُقَصِّيه أتباعه عن مناحي الحياة وعن مناهجهم العلمية (كما حصل مع النصارى)، أو قد يكون دينهم نفسه يؤصل للعلمانية (دع ما لقيصر لقيصر، وما لله لله)، وقد يكون ديناً لا يُنظَّم الحياة ولا يضع القوانين ولا يعطي أي تفسير له علاقة بالوجود (كالبودية)، وإنما هو نصائح أخلاقية ورياضات نفسية .

ولو كان التقدم العلمي والتفوق الحضاري دليلاً على صحة الدين، للزم من ذلك صحة الأديان المتناقضة !! فحضارة اليوم من أوروبا وأمريكا إلى اليابان والصين، فيها اليهود والنصارى والبوذيون وغيرهم ، وكل دين منها يناقض الآخر وبيانه ، ومع ذلك كانت كلها صاحبة السبق العلمي والتفوق الحضاري في العصر الحديث .  
فللتقدم العلمي والتفوق الحضاري سُننٌ ومناهج ، من أخذ بها وصل وفاز .

ومع اتهام الإسلام بأنه لا يتفق والتقدم والحضارة، سيكون من أساليب الردّ : بيان أن العلماء المسلمين عاشوا في أكناف الإسلام معتنقين عقائده و متمسكين بأحكامه، ولم يجدوا في ذلك شيئاً من التعارض والتناقض ، بل وجدوا في تعاليم الإسلام دافعاً عظيماً للبحث والاكتشاف والإبداع .

ثانيا : تكثيف الحديث عن المحكمات ، واتخاذ كل الوسائل لكي تكون مِلءَ العين والسمع عند كل مسلم ، لتصل إلى أن تكون مِلءَ القلبِ منه .

أما الاستمرار في خفائها ؛ إلا في قاعات الدرس التخصصية ، أو في الندوات النخبوية ، فلا يكفي ولن يؤدي الأثر الذي نريده منها .

فما أحوج المسلمين إلى مِلءٍ مناهجهم الدراسية وإعلامهم (بجميع أنواعه) بهذه المحكمات ، بطريقة مباشرة وغير مباشرة ، مع العناية بتنويع وسائل هذا التكرار المعرفي ؛ لكي لا يُملَّ ، وأن يُعتنى بتحسين الأساليب غير المباشرة ؛ لكي تتسلَّل القناعة منه إلى القلوب بغير إشعارٍ بالوصاية والفرص . أما الأساليب المباشرة ، فقد تحدثنا عنها سابقاً ، وعن حاجتها الضرورية إلى العناية بإبراز أدلتها اليقينية .

وللتكرار أثره الكبير في ترسيخ العقائد الباطلة ، فكيف بالعقائد الحقّة . فلا يصحَّ إغفال هذا الجانب ، ولا التقصير في استثماره في تثبيت المحكمات .

### ثالثاً : تنوع وسائل إثبات المحكمات .

فلئن كانت الأدلة العقلية هي الأساس الأكبر لتثبيت المحكمات ، كما سبق ذكر بعضها ، فإن الإقناع لا يقتصر عليها ، ولا يستغني الإقناع عن تلك الوسائل المغايرة للأدلة العقلية .

ومن هذه الوسائل :

• الحديث الوجداني العاطفي ، والذي حفل الكتاب والسنة به كثيرا ، حتى في سياق ذكر الأحكام والتنظيمات<sup>(١)</sup> ؛ مما يدل على وجوب العناية به .

ومن صور الخطاب الوجداني : الخطاب الوعظي المرشد ،

---

(١) وانظر (على سبيل التمثيل) للآيتين التاليتين الواردتين في تشريع أحكام الأسرة والطلاق والتزويج، كيف زحرت بالخطاب الوجداني الأخاذ، فيقول الله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجَلُهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّعَعْدُوْهُنَّ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ، وَلَا تَتَّخِذُواْ ءَايَتِ اللَّهِ هُزُوًا وَاذْكُرُواْ عِمَّتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أُنْزِلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُواْ اللَّهَ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٣١﴾ وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجَلُهُنَّ فَلَا تَعْصِلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَضَوْا بَيْنَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَمْ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٢﴾ [البقرة: ٢٣١-٢٣٢].

فهو من أقوى الوسائل المعينة على تثبيت المحكمات ؛ لأنه خطابٌ عاطفيٌّ ، يجعل النفس قابلةً لاستقبالِ الحقائق ، مستعدّةً لتغيير القناعات ، منطلقةً من ضغط الإلف والعادة والأعراف والتقاليد ، مستعدّةً للقداء في سبيل القناعة الجديدة أو في سبيل السلوك الذي تستلزمه القناعات الراسخة . ولا تخفى آثار الخطاب العاطفي في حشد المشاعر الطاغية على التفكير ، ولئن استغلّ ذلك المبطلون ، فلا يصح أن يترك المحقّقون استثماره .

وما ظهور بعض الوعاظ اليوم والجماهيرية الواسعة التي يميزون بها ؛ إلا دليلٌ ماثّلٌ على قوة تأثير خطابهم الوجداني ، وأنهم يجب أن يتعاونوا مع أهل العلم في برنامج تثبيت المحكمات .

وقد تنبّه إلى ذلك ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) قبل نحو ثمانية قرون ، حيث قال : «وقد كان جماعةٌ من السلف يرون تخليط القُصّاص ، فينهون عن الحضور عندهم . وهذا على الإطلاق لا يحسنُ اليوم ؛ لأنه كان الناس في ذلك الزمن متشاغلين بالعلم ، فرأوا حضورَ القصص صاداً لهم . واليوم كثرَ الإعراض عن العلم ، فأنفعُ ما للعاميِّ مجلسٌ وعظٌ : يرُدّه عن ذنب ، ويحرّكه

إلى توبة. وإنما الخلل في القاصّ ، فليتنق الله ﷻ<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

ولئن كان مجلس الوعظ في زمن ابن الجوزي يكاد يقتصر على أنه يرُدُّ المسلم عن ذنب، ويحرّكه إلى توبة ؛ فإن المرجو منه اليوم (مع ذلك) : أن يصدّه عن ظلمة الإلحاد، أو أن يروي ظمأه الإيماني (الروحي) الذي يعيشه بسبب الإعراض عن الدين ؛ بالإعانة على تثبيت المحكمات، وإثارة المشاعر الداعية للعناية بها.

• الاستعانة بالفنون الأدبية والجمالية وأعمال المشجاة (الدراما) في تثبيت المحكمات : من قصص وروايات ، ومن فنون تصوير ورسم<sup>(٣)</sup> ، ومن أفلام ومسلسلات<sup>(٤)</sup>.

لقد ثبت عِظْمُ تأثير ذلك كلّه ، وثبتت سعة الشريحة التي

---

(١) هذه صورةٌ من صُورِ فقهِ اختلافِ المرحلة، وعدم الجمود على ما كانت تقتضيه مرحلة السلف !!

(٢) صيد الخاطر لابن الجوزي (١٠٨-١٠٩ ، الخاطرة رقم ٦٠) .

(٣) مازلتُ أعجب من قوة وسرعة وكثافة أثر الرسوم الهزلية (الكاريكاتورية) في إيصال المعلومة وفي ترسيخها في الأذهان .

(٤) وقد يكون من المجدي في القصص والروايات وفي الأعمال السينمائية أو المسرحية إظهار الآثار السلبية الخطيرة جرّاء غياب المحكمات، وكيف أنها تدمر الفكر والحياة .

يتناولها بالتأثير ، وأنه قادرٌ على إلغاء العقل من خلال سحره الإقناعي غير البرهاني<sup>(١)</sup> . فلا يجوز إغفال هذا الوجه ، وإلا سنجد أنفسنا خارج سياق التاريخ ، إذا ما نحن اعتزلنا هذا الباب ذا التأثير الشديد على عواطف الناس ، ومن ثمَّ على عقولهم . ولئن استغلَّ المبتلون ، فنجحوا ، فأولى بالمحققين أن يستثمروه ؛ لكي ينصروا الحقَّ والعدل الذي قامت عليه السموات والأرض .

---

(١) لقد كانت (وما زالت) فكرة الخلاص النصراني فكرةً يرفضها العقل رفضاً قاطعاً ، ولا يستطيع فهمها ، فضلاً عن القناعة بها . وكان دعاة النصرانية لا يجدون وسيلة للإقناع بها إلا من خلال العواطف التي تطفئ على العقل . حتى خرج الفيلم العالمي الشهير (آلام المسيح) ، والذي هزَّ العالم ، واستطاع أن يُكشِّفَ الهزَّ العاطفي والسُّخرة الوجدانية إلى آخر حدٍّ وصلت إليها المكنةُ الإخراجيةُ لمنتجه ، فأدى دوراً وصنع أثراً لا يستطيع القساوسةُ صنعه بألاف المواعظ ، وربما لمئاتٍ من السنين التي مضت !

رابعاً : عدم إغفال الخطاب العقلاني في كل فتاوى العلماء  
وخطبهم وحديثهم وجميع أطروحاتهم<sup>(١)</sup> :

من مثل تعليل الأحكام الشرعية، وبيان مقاصدها،  
وتحقيقها للمصالح . وعدم الاستهانة والاستخفاف بعقول  
المسلمين ، من خلال المبالغة في الإكثار من مطالبتهم بالتسليم  
المطلق، والإثقال على عقولهم بذلك ؛ فإن ذلك سيكون لدى  
كثير منهم بمثابة مطالبته إلغاء عقله . وعلينا أن نتذكر بأن  
التسليم فرعٌ رسوخ الإيمان ، وأن رسوخ الإيمان فرعٌ ثبوته  
بالأدلة اليقينية، ونحن نعلم مقدار تقصيرنا في إشاعة الأدلة  
اليقينية على الألوهية وصحة النبوة (فضلاً عما سواهما). فكيف  
نطالب الناس بما يفوق القدرات الإيمانية لكثير منهم . ألا ترى  
أن التسليم المطلق جاء في الآية خاصاً بأهل الرسوخ بالعلم  
﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ  
مِّنْ عِندِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: ٧] ، فكيف  
نطالب غير الراسخين بهذا القدر الرسوخ !!؟

(١) انظر الملحق الثاني في آخر البحث لنموذج من فتوى تقليدية ، لكنها  
بُنيت على فقه المحكمات والمشتبهات .

ولا يعني ذلك أيضًا إغفالَ الخطابِ الإيماني ، وتركَ الاستدلال الشرعي بالأدلة النقلية من الكتاب والسنة ، ولا يعني أن نستغني عن التذكير بواجب التسليم للوحي ؛ ولكنه يعني عدمَ الاكتفاء بذلك ، ما أمكن ذلك . لتقتصر المطالبةُ بالتسليم على ما لا يجدُ الفقيهُ عليه جوابًا ؛ إلا المطالبة بالتسليم ، بعد طول التأمل وعميق التفقّه لاستخراج علل الأحكام ولتوضيح مقاصدها ومصالحها للمسلمين . حيث يمارس بعضُ الشرعيين إخفاءَ عجزهم عن إبراز الحُكْم والمصالح (التي يسهل إبرازها بشيء من التفقّه والعمق في العلم) بالمطالبة بالتسليم ، ويكتفون من ذلك ، أو يُكثرون منه ، وربما أضافوا إلى هذا القصور الإساءة إلى السائلين عن الحكمة من الحُكْم والمصلحة فيه ، بوصفهم أنهم ضعفاءُ الإيمان مرتابون في الدين ؛ تشنيعًا عليهم وصدًا عن سؤالهم عن الحُكْم والمصالح في الأحكام الإسلامية !!



خامساً : بيان المنهج العقلي الصحيح تجاه المحكمات  
والمشتبهات ، بعد تثبيت المحكمات بأدلتها يقينية .

فهذا أفضل أسلوب لتحصين العقول من حملة الشبهات ،  
ومن محاولة التشكيك في المحكمات .

فمع أن المحكمات قد تكون ثابتةً بأدلة قطعية يقينية ؛ إلا  
أن التشكيك قد يطأها أيضًا ، وذلك فيما إذا غاب فقه التعامل  
مع المحكمات . وهو ذلك الفقه الواضح الفطري ، من وجوب  
إرجاع المشتبه للمحكم ، وليس العكس . ولذلك كان هذا  
المنهج هو ما ذكرته آية المحكمات الجليلة ، كما سبق بيانه .

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ  
الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ  
مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ  
فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذْكُرُ إِلَّا أَهْلُ الْبَيْتِ﴾  
[آل عمران: ٧] .

وهذا المنهج أولى من موقف الدفاع الجزئي ، والذي يعتمد  
على ردود الدفاع الجزئية المنتبة عن إرجاعها إلى المحكمات ؛  
لأن مثل هذا الردّ (مهما كان قويًا) سيقى ضعيفًا ضعف المدافع  
أمام المهاجمين ؛ لأن الردود الدفاعية غالبًا لا تستطيع الصمود

أمام كثرة الهجوم ، كما أن الحصن مهما كان منيعاً فإن أبراجه سوف تنهار أمام تتابع الهجمات ؛ إلا إذا انضوى الهجوم نفسه تحت لواء المحكمات (إيرجاع المشتبهات وبفهمها من خلال المحكمات)، وإلا إذا سقط هجوم الشبهات قبل بلوغه حصن المحكمات (بقوة تحصين المحكمات)، فاحتوته المحكمات وابتلعت كما يبتلع الخندق المحيط بالحصن المنيع سهام المهاجمين وكل محاولاتهم باقتحامه ، قبل الوصول لجدار الحصن<sup>(١)</sup> .

وقد تأملت هذا الباب كثيراً ، فوجدت أن فقه التعامل مع المحكمات والمشتبهات لا يحتاج إلى دراسة فلسفة عميقة لكي يُتَقَنَّ ، ولا يحتاج إلى دراسة علم المنطق لكي يحمي العقل من الزلل . لكنه يحتاج إلى إشاعة قوانين عقلية بديهية . ومع بدهيتها هذه ، فهي محتاجة إلى تدريسها وإدخالها في مناهج التعليم الإجمالي ، وإلى دوام التذكير بها ، ولربما البداية بها عند كثير من الأجوبة والمناقشات مع الطلاب والشباب .

ومن هذه القوانين البدائية المهمة ، والتي هي مع كونها بدائية كثيراً ما تغيب عن ذهن من يُصابون بداء الشك

---

(١) انظر الملحق الثالث لردّ شبهة متعلقة بديّة المرأة، ولماذا كانت على النصف من دية الرجل ، ويعتمد الردّ على فقه المحكمات .

والارتياب ، وكثيرا ما يغفل عنها المختطفون بالشبه والترهات من أبناء المسلمين ، ما يلي :

١ - أن اليقين لا يزول بالشك، وأن الشك لا يُقدّم على اليقين.

٢ - أن يقينية الشيء لا يلزم منها أن لا يُشكك فيه أحدٌ ، فأيقنُ اليقنيات قد تجد من يشكك فيها . فمجرد وجود من يُشكك في يقيني ، لا ينبغي أن يُنزله ذلك عن منزلة اليقين ؛ وإلا لما بقي لدينا يقيني واحد . وما دمنا موقنين بوجود يقينيات ، فالمنهج الذي ينفي وجود اليقينيات نفياً مطلقاً (وهو الذي يشك في كل يقيني لمجرد وجود من يشكك فيه) سيكون منهجاً باطلاً .

٣ - التذكير دائماً بأن كل الأمور تنقسم إلى ثلاثة أقسام : طرفان واضحا يقينيان ، ووسط فيه قدر من الخفاء يُجيز الاختلاف فيه . فوجود هذا الوسط الذي يجوز الاختلاف فيه ، لا يلغي وجود الطرفين المقطوع بوجودهما ، وبالتالي لا يلغي صحة ذلك التقسيم إلى طرفين ووسط . فلا يشك عاقل في وجود وضوح وخفاء ، هذان الطرفان مقطوع بوجودهما ، فهناك واضح لا خلاف في وضوحه ، وهناك خاف لا خلاف

في خفائه . فوجود هذين الطرفين المتيقنين أمرٌ لا يمكن إنكاره ولا الاستكبار في إنكاره ، ولذلك فلا يصح أن يُعترض على أصل هذا التقسيم (إلى واضح وخفي) ، ولا يصح أن يُعترض على الاعتماد عليه في تقرير مسألة من مسائل الحكم العقلي : بحجة وجود ما يُختلف في وضوحه وخفائه ؛ إذ يبقى أن هذا المختلف فيه قسمًا ثالثًا لا ننكر وجوده ، لكن وجوده لا يلغي وجود المقطوع بوضوحه والمقطوع بخفائه .

وقل نحو ذلك في : القطعي والظني ، والمحكم والمتشابه .

فكثيرًا ما يُعترض على هذا التقسيم المقطوع به بتلك الحالة الوسط ، وهذا الاعتراض منهج خطير ، لأنه سيؤدي إلى التشكيك في اليقنيات لوجود الظنيات ، وهو نفسه منهج : جَعَلَ المتشابه محكمًا ، وجَعَلَ المحكم متشابهًا ، وإرجاع المحكم إلى المتشابه .

وما أَجَلَ بيانِ النبي ﷺ لهذا التقسيم العقلي الحامي من الزيف في قوله ﷺ : «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ ، وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ : لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ . فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ ، اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعَرْضِهِ . وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ ، وَقَعَ فِي الْحَرَامِ ،

كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحَمَى ، يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ»<sup>(١)</sup> .

فمن معاني هذا الحديث ومن فوائده : أن لا تعترضوا على وضوح الحلال وتميُّزه عن الحرام ، وعلى وضوح الحرام المتميز عن الحلال ، بوجود المشتبهات . بل المطلوب هو : إحسان التعامل مع الحلال البيِّن : بعدم الشك في حليَّته ، وإحسان التعامل مع الحرام البيِّن : بعدم الارتياب في حرَّمته ، وإحسان التعامل مع المشتبهات : بعدم الاعتراض باشتباهها في التشكيك بالحلال البيِّن والحرام البيِّن ، وبتجنُّبها ما أمكن ذلك .

٤ - تكثيف التذكير بقصور العقل البشري، والاستدلال لإثبات ذلك بكل دليل صحيح من الأدلة الشرعية (النقلية والعقلية) : فإننا مع الثورة العلمية الحديثة ، ومع تسارع ظهور المكتشفات التي تبهر العقول فعلا ، ومع تسويق منتجات هذا التقدم التَّقني مكسوَّةً بالقيم الغربية القائمة على تقديس العقل في مقابل تسفيه عالم الغيب وإقصاء الإيمان = أصاب العالمُ غرورٌ لا أحسبه مسبوقاً في تاريخ البشرية، وأصبح الإنسان يعبد ذاته، متمثلةً في العقل البشري. فلا بد من كَبْحِ جماح هذا

(١) أخرجه البخاري (رقم ٥٢، ٢٠٥١)، ومسلم (رقم ١٥٩٩) .

الجنون، بتذكير الإنسان بحقيقة ضعفه وجهله ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ [الأحزاب: ٧]، ﴿وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]. إن تخفيف حدة هذا الغرور مما يوطئ لعدم الجنوح في التفكير، ومما يبنى قاعدة سليمة لتأسيس فقه المحكمات عليها، ومما يسمح لقاعدة التسليم أن تستقر. وأما مع وجود هذا الغرور، فلا شيء من ذلك سيكون له وجود: فالعقل المغترّ ما الذي سيمنعه من القفز فوق الحقائق وتجاوزها؟! وما الذي سيقنعه بضرورة الالتزام بمنهج العقل تجاه اليقينيّات والظنيّات؟! وأنى له أن يرضى بالتسليم!!؟

وعلى أن نستعين في مجال التذكير بقصور العقل البشري بجميع الأدلة الشرعية (النقلية والعقلية)، وبشهادات عباقرة العالم ومبتكريه على أنفسهم بالضعف والعجز أمام الكثرة الكاثرة من الأسرار الكونية<sup>(١)</sup>، وبالتذكير بضالة معلوماتنا أمام

(١) وفي ذلك كتابٌ متميز، ويحتاج إلى تميم وتحسين، وهو كتاب: (قصور العلم البشري: استعراضٌ لآراء رؤود العلم الحديث،

حقائق الكون ، وأن نعلم : بأن التسارع الهائل في اكتشاف الحقائق العلمية، يعني تسارعًا هائلًا في اكتشاف جهلنا ، فكان ينبغي أن يقودنا ذلك إلى التواضع ، لا إلى الغرور ؛ لأن (الاكتشاف) ما هو إلا اكتشاف لما كان موجودًا وكنا نجهله ؛ ولأن (الاختراع) ما هو إلا معرفة استثمارٍ لعلاقةٍ بين شيئين - فأكثر - وكانت هذه العلاقة غير معروفةٍ لنا . فإذا سارعنا في الاكتشاف والاختراع ، فينبغي علينا (في الوقت نفسه ، وبالسّعة نفسها) أن نسارع إلى الاعتراف بقصور عقلنا البشري وبضعفنا الإنساني .

وهذا مجالٌ واسعٌ لا حدود لوسائله ، كما أنه لا حدود لجهل الإنسان !!

٥ - التحذير من طلب اليقين في كل شيء ، فطلب اليقين في كل شيء لا يمكن في الحياة الدنيا ، والغفلة عن ذلك هي

---

ولعلماء المسلمين، في آفاق طلع العلم المكتسب وحدوده)، لمؤلفه: قيس قرطاس، ومن مطبوعات مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

وقريب منه : كتاب (الله يتجلى في عصر العلم) لكريسي- موريسون، وترجمة : محمود صالح الفلكي .

سبب السفسطة والشك قديماً وحديثاً . فالعقل مفطور على قبول غلبة الظن ، وهو مفطور على قبول اختلاف مراتب الإدراك في اليقين والظن . فإذا أردناه أن يصل لأعلى درجات اليقين في كل شيء ، تحوّل اليقينُ عندنا ظناً، ورفضنا قبول الظن الراجح لأنه ليس يقيناً . وهذا هو الفساد الكامل للعقل ، الذي وصل إليه الشُّكّاك على مر التاريخ البشري ، فأوصلهم إلى الحيرة القاتلة والعجز العقلي الكامل .

فعلينا أن نتذكر دائماً : أنه لا يلزم لقبول العقل لفكرةٍ ما .. أن تكون سالمةً من كل اعتراض ، بل يكفي أن تكون راجحةً وأولى بالقبول من غيرها ، كالنظريات العلمية التي يقوم أكثر العلم الحديث عليها ، فمع كونها نظرياتٍ ظنيةً فقد اعتمدت عليها كثيرٌ من المنتجات التّقنية الحديثة والمخترعات المتطوّرة .

ومن عجائب هذا الباب : أن العقل قد يصل إلى اليقين من خلال العجز عن إيجاد جوابٍ يقيني لأمر يقيني ! فدلالة وجود الخالق المستنبطة من قانون السببية ، وأن وجود المخلوق يُوجب وجود الخالق = أمرٌ يقيني . لكن في المقابل : وجودُ خالقٍ لا أول له شيءٌ يعجز العقلُ عن إدراكه ، فلا يستطيع ادّعاء استحالة ؛ لأنه لا يدرك حقيقة الخالق، ولا يستطيع إدراك



وجود لا أول له . لكنه مخير بين أمرين : وجوده اليقيني يدل على موجد يقيني ، وتسلسل الموجدين إلى غير نهاية مستحيل ؛ لأن كل موجد أوجده موجد لا يجيب عن حقيقة الإيجاد ، فلا بد من الاعتراف بوجود الموجد الأول . وأما العجز عن إدراك موجود بلا موجد ، فمرجهه لا إلى استحالة ذلك عقلا ، وإنما مرجعه إلى عجز العقل عن تصويره<sup>(١)</sup> ، وهذا العجز ناشئ عن كون العقل لا يدرك إلا ما يدخل تحت الحواس والتجربة ، وكل ما يدخل تحت حواسنا وتجربتنا مخلوق ، فلذلك يعجز الإنسان عن إدراك خالق لا أول له<sup>(٢)</sup> .

(١) هناك فرق بين عجز العقل عن التصور واستحالة الأمر عقلا ، فقد يعجز العقل عن تصور شيء وهو مؤمن بوجوده . فالضرير الذي وُلد أعمى ، والذي لم يعرف الألوان قط ، يعجز عن تصور معنى اللون عجزا كاملا ، فضلا عن إدراك أي فرق بين الألوان . لكنه يسمع المبصرين كلهم يخبرون عن وجود الألوان واختلافها ، فيصدقهم ويوقن بوجود ما لا يدخل تحت حواسه ولا يدخل تحت قدرة تصويره . فهو يؤمن بما يعجز عقله عن تصويره ؛ لكنه لو قيل إن الضدين يجتمعان أو يرتفعان ، أو أن الواحد نصف الثلاثة لحكم باستحالة ذلك ورفض قبوله رفضا باتا .

(٢) والخلل في التفريق بين عجز العقل والاستحالة العقلية هي ما

=

فلما كان وجودنا يقينياً ، وهو يدل دلالة يقينية على وجود الخالق = لم يقف العقل عاجزاً عن اتخاذ القرار الحاسم في أهم قضايا المصيرية ، فوصل إلى اليقين بوجود الخالق .

وهذا ما يتفق عليه غالب أهل الأرض من البشر ، قديماً وحديثاً ، ولا يعرف الناس شيئاً اتفقوا عليه كما اتفقوا على وجود الخالق . ولم يخالف في ذلك قديماً وحديثاً إلا شذاذٌ قليلون من المستكبرين أو المرضى بداء الشك والوسوسة .

---

أوقعت عمانوئيل كنت إلى إنكار صلاحية قانون السببية في إثبات وجود الله تعالى ، فانظر نقد العقل المجرد لعمانوئيل كنت (٦٤٤-٦٩٠) .

سادسًا : إشاعة الحرية المنضبطة غير الفوضوية ، وعدم تجريم الفكر المعتبر ، وإحسان التعامل <sup>(١)</sup> حتى مع الفكر غير المعتبر الذي يُمكن التعايش معه <sup>(٢)</sup> :

- (١) إحسان التعامل مع الرأي غير المعتبر لا يعني عدم إنكاره، ولا السكوت عن رده وتزييفه؛ ولكنه يعني التفريق بين القول والقائل، ويعني العدل مع صاحبه، وعدم إكراهه على تغيير معتقده .
- (٢) من العقائد الباطلة ما يمكن التعايش معها، ومنها عقائد لا تقبل هي التعايش معها أصلاً :

- فالصهيونية العنصرية التي تستبيح استعباد شعوب الأرض كلها من ليس يهودي، والتي تستكبر على الجنس البشري كله من غير اليهود هذه الصهيونية عقيدة لا يمكن التعايش معها . في حين أن اليهود من غير الصهاينة العنصرين هم أهل ملّة يمكن التعايش معهم، ولذلك فقد شرع الإسلام لنا أحكامًا تسمح لليهود بأن يعيشوا بيننا (نحن المسلمين) وفي بلادنا، من غير اضطهاد لهم ولا إكراه على تغيير القناعات .

- والعقيدة التي تستبيح الإجرام والاعتداء على الأبرياء بالقتل والسلب : لا يمكن التعايش معها، وإن كان صاحبها من أهل الشهادتين . بخلاف عقيدة لا تستبيح حرّات الناس، وإن كان صاحبها كافرًا ! بل حتى لو كان صاحبها من يُكفر مخالفه، ما دام لا يستبيح حرّات المخالفين له ولا يُجورُ الاعتداء عليهم فيمكن

=

التعايش مع صاحب هذه العقيدة . وفي مثل هؤلاء قال الإمام الشافعي: «وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا أَظْهَرُوا رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَتَجَنَّبُوا جَمَاعَاتِ النَّاسِ، وَكَفَرُوا بِهِمْ، لَمْ يَحْلُلْ بِذَلِكَ قِتَالُهُمْ ؛ لأنهم على حُرْمَةِ الْإِيمَانِ، لَمْ يَصِيرُوا إِلَى الْحَالِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بِقِتَالِهِمْ فِيهَا» . (٥/ ٥٢١) . وهذا هو المذهب عند الشافعية ، كما في المنهاج للنووي - مع شرحه: النجم الوهاج للدميري - (٩/ ٤٦) . وهو مذهب الحنابلة أيضًا: قال ابن قدامة في المغني (١٢/ ٢٤٧-٢٤٨): «وإذا أظهر قوم رأي الخوارج، مثل: تكفير من ارتكب كبيرة، وترك الجماعة، واستحلال دماء المسلمين وأموالهم؛ إلا أنهم لم يخرجوا عن قبضة الإمام، ولم يسفكوا الدم الحرام فحكى القاضي عن أبي بكر: أنه لا يحل بذلك قتلهم ولا قتالهم، وهذا قول أبي حنيفة، والشافعي، وجهور أهل الفقه، وروي ذلك عن عمر بن عبد العزيز... (ثم قال:)

وقال مالك في الإباضية وسائر أهل البدع: يُستتابون، فإن تابوا وإلا ضربت أعناقهم . قال إسماعيل بن إسحاق رأي مالك قتل الخوارج وأهل القدر» . وقال العلامة ابن مفلح الحنبلي (ت ٧٦٣هـ) في كتابه الفروع (١٠/ ١٧٧-١٧٨): « وَإِنْ أَظْهَرَ قَوْمٌ رَأْيَ الْخَوَارِجِ، وَلَمْ يَخْرُجُوا عَنْ قَبْضَةِ الْإِمَامِ : لَمْ يُقَاتَلُوا، وَلَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُمْ ، وَتَجْرِي الْأَحْكَامُ عَلَيْهِمْ، كَأَهْلِ الْعَدْلِ. ذَكَرَهُ جَمَاعَةٌ . وَسَأَلَ الْمَرْوُذِيُّ [الإمام أحمد] عَنْ قَوْمٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ: يَتَعَرَّضُونَ وَيُكْفَرُونَ ؟ قَالَ : لَا تَعَرِّضُوا لَهُمْ، قُلْتُ : وَأَيُّ شَيْءٍ تَكْرَهُ مِنْ أَنْ يُحْبَسُوا؟! قَالَ: لَهُمْ وَالِدَاتُ وَأَخَوَاتُ!! وَقَالَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَنْصُورٍ: الْحُرُورِيُّ إِذَا دَعَا

=

ولتحقيق هذا الهدف : يجب تقنين القوانين ووضع الخطط وتنفيذ البرامج التي تجمع بين أمرين ضروريين :

إلى ما هم عليه، إلى دينهم ففأتلهم، وإلا فلا» .

وهذا هو قول جمهور أهل العلم من الحنفية والشافعية والحنابلة، ولم يخالف في ذلك إلا القول المشهور عند المالكية، كما سبق عن الموفق ابن قدامة، وهو مسبوق إلى هذه النسبة من الإمام المالكي أبي عمر ابن عبد البر في كتابه التمهيد (٣٣٨ / ٢٣)، حيث ذكر مذهب الإمام مالك، ثم قال: «هذا قول عامة الفقهاء الذين يرون قتلهم واستتابتهم. ومنهم من يقول: لا يُتعرض لهم باستتابة ولا غيرها، ما استروا، ولم يئغوا ويؤحاربوا. وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأصحابها، وجمهور أهل الفقه وكثير من أهل الحديث» .

وانظر لهذه المسألة : في مذهب الحنفية : شرح مختصر- الطحاوي للجصاص (٩٩-١٠٤)، والمبسوط للسرخسي- (١٠/١٢٤-١٣٠)، والمحيط البرهاني لابن مازة الحنفي (٧/٢٩٦-٣٠٢)، وحاشية ابن عابدين (٤/٢٦٠-٢٦٥) . وفي مذهب المالكية: النوادر والزيادات لابن أبي زيد (٣/٨٧) (١٤/٥٣٩-٥٤٦)، والذخيرة للقرافي (٣/٤٠١)، ومواهب الجليل لشرح مختصر- خليل للحطاب (٨/٣٦٥-٣٧٠) .

وهذه المسألة مسألة كبيرة، وفيها اختلافات دقيقة في فروعها، ولكن ليس هذا موطن بسطها، ويكفي منها هنا هذه الإلماحة، لبيان وجه من جوه تسامح الإسلام مع أصحاب الأفكار المنحرفة .

- الحماية من سياسة قَمْعِ الحريات الفكرية .
- والحماية أيضًا من إفساد عقائد الناس بالترويج للعقائد الباطلة بالوسائل المجرّمة: كالكذب، والخداع، والمغالطات، واستغلال حاجات المحتاجين.

إن الفكر لا يغيّره إلا الفكر ، وأما التسلّط على المفكر وعلى تفكيره ، فقد تكون له نتائج انتصارٍ سريعة ، لكنه سينتهي بعد أمدٍ بخسائر من التطرّف والغلوّ أو الفتن الطائفية، ولربما أدّى إلى انتصار غلبةٍ وعُلوٍّ للمبطل على المحق ؛ بسبب الظلم الذي يدفع إلى الانتقام .

لقد حفظ لنا تاريخُ الاضطهاد الفكري في التاريخ الإسلامي عجائبَ المَثَلاتِ وغرائبَ العظّات ، التي تدل على أن الاضطهاد الفكري لا يجدي شيئًا ، ولو خدع القائمين عليه بانتصاراتٍ مؤقتةٍ (ولو طالت) ولو غرّهم بتحقيق أهدافهم في الظاهر :

- فبدءًا باضطهاد كفار مكة للمسلمين الأوائل ، والذي استمرّ خلال الفترة المكية ، مما اضطرّ معه المسلمون للهجرات المتوالية من مكة إلى الحبشة والمدينة . والذي انتهى بالفتح المبين والنصر المؤزّر الذي قامت على أركانه دولةُ الإسلام النبوية ،

ثم الخلافةُ الراشدةُ ، ثم ممالكُ الإسلام منذ ذلك اليوم إلى هذا اليوم . فحقّ لمن أرخ للإسلام أن يجعل غايةَ الاضطهاد للنبي ﷺ التي دعتهُ لمفارقة وطنه في حادثة الهجرة : أوّل تاريخٍ لدولة الإسلام ؛ لأن بلوغ ذلك الاضطهاد غايته ، كانت نهايته ، وبداية الانتصار !

- ومروراً : بفتنة خلق القرآن ، في مطلع القرن الهجري الثالث. والتي اضطهد فيها علماء الأمة وأئمة السنة ، انتصاراً للمعتزلة ، بتأييد من السلطان وجنوده (بدءاً بالخليفة المأمون ، ثم المعتصم ، ثم الواثق) ، فسُجن العلماءُ وعُذِّبوا وقُتلوا ، من أجل إجبارهم على اعتناق معتقِدٍ بالقوة والإكراه<sup>(١)</sup> . فكان

(١) يقول الشيخ علي الطنطاوي (ت ١٤٢٠هـ) رحمه الله : «وأنا كلما قرأت خبر المحنة [يعني فتنة القول بخلق القرآن] أقف عند أمور ثلاثة، وأعجب منها أشد العجب :

أولها : أن المعتزلة هم أصحاب المذهب العقلي في الإسلام ، وفيهم اللّسنُ والبلاغةُ وبعُدُ النظر وسعةُ المعرفة ، وإمامُهم ابن أبي دُواد من أجلّ رجال الإسلام فضلا ونبلا ، وبيانا وعقلا ؛ فكيف سوَّغَ لهم هذا العقلُ أن يُكرهوا الناسَ بالقوة على قبول آرائهم .

وثانيها: أن المأمون (وهو أعظم ملوك بني العباس في عقله وخلقه وحلمه، وفي سعة مداركه وعمق تفكيره، وإحاطته بعلوم عصره.

عاقبة ذلك أن دارت الدائرة على المعتزلة في خلافة المتوكل ، فنصر- المتوكل المحدثين على المعتزلة<sup>(١)</sup> ، واضطهد المعتزلة ، حتى إن رأس المعتزلة ابن أبي دؤاد (ت ٢٤٠هـ) عُزل عن القضاء سنة ٢٣٧هـ ، وصودرت أملكه<sup>(٢)</sup> ، ولما مات منكوباً ، لم يمكن دفنه إلا في بيته<sup>(٣)</sup> .

المنقولة والمترجمة) كيف رَضِيَ لنفسه أن يُوصَمَ بالعدوان على حرية الفكر؟! وكيف تَصَوَّرَ أن الأفكار تَنْتَشِرُ بالقوة؟! إن السلطان يستطيع أن يُكرهَ الناسَ على أن يخرجوا من دورهم، ويبدّلوا ثيابهم، ولكنه لا يستطيع أن يكرههم على الخروج عن مبادئهم، وتبديل أفكارهم .

وثالثها: المسألة التي صارت مدار الخلاف، وهي مسألة لا تستحق هذه العناية، وليست من أركان الدين ، ولا أمرنا الله بها، ولا يسألنا يوم القيامة عنها، وهي: هل القرآن مخلوق أم لا؟ . رجالاً من التاريخ (٩٩-١٠٠) .

(١) انظر: تاريخ بغداد - ترجمة : محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وترجمة: عبدالله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان، أبي بكر ابن أبي شيبة - (٢/ ٣٤٤-٣٤٥) (١٠/ ٦٧) .

(٢) تاريخ الطبري (٩/ ١٨٨-١٨٩) .

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (٥/ ٧٦٠-٧٦١) .



وفي ذلك يقول محمد بن الحسن الحَجَوِي (ت ١٣٧٦هـ) مشيراً إلى المأمون والمتوكل : «ولو أن الخليفين تَرَكا الحرية التامة لأهل العلم، فأطلقوا عنان أفكارهم في البحث عن الحق، لَظَهَرَ، ولرجعت الطائفتان إلى وفاقٍ . فتدخَّل أهل السياسة في أمثال هذا هو سَدُّ لُجْلُبَاب الليل على الحقائق، وسَدُّ حَاجِزٍ عن تقدُّم العلم . وكذلك تدخَّل العوامُّ مع العلماء في هذه الميادين . كما أن العلماء لا يستعينون بالخلفاء أو العامة ؛ إلا قصرت خطاهم، وخافوا ظهورَ خطئهم»<sup>(١)</sup> .

- فما إن انفرجت المحنة عن الحنابلة، وبعد وفاة الإمام أحمد، حتى غلا غلاةُ الحنابلة، وظلموا وتعالوا على خصومهم، حتى منعوا الإمام محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) من التعليم، وحبسوه في بيته<sup>(٢)</sup> .

---

(١) الفكر السامي للحجوي (١٢/٢) .

(٢) انظر: أخبار الرازي والمتقي من كتاب الأوراق لأبي بكر الصولي (٦٥) وتاريخ بغداد للخطيب (٢/١٦٤)، وتكملة تاريخ الطبري لمحمد بن عبد الملك الهمذاني (ت ٥٢١هـ) (١١/٢٩٤-٢٩٥)، والكامل لابن الأثير - حوادث سنة ٣٢٣هـ - (٦/٢٤٨)، والحنابلة في بغداد لمحمد أحمد علي محمود (١٧١-١٨٨) .

- ثم تقلبت بالحنابلة الأيام ، فأوذوا من قِبَلِ الأشعرية ، وأعان السلطانُ الأشعريةَ عليهم ، واشتدَّتِ الوطأةُ عليهم ، حتى غيَّرَ بعضهم مذهبه ، وهرب بعضهم بمعتقده <sup>(١)</sup> .

(١) انظر: المنتظم لابن الجوزي (٨/ ٣٠٥-٣٠٧) (٩/ ٣-٤)، وتاريخ الإسلام للذهبي (١٠/ ١٥١-١٥٢، ٣١٣-٣١٤) (وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (١/ ٣٩-٤٣) .

وفي ذلك يقول ابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ): «ثم جاءت دولة النِّظام [يعني: الوزير نظام الملك]: فعظَّم الأشعريةَ . فرأيتُ من كان يتسَخَّطُ عليَّ بنفي التشبيه غُلُوًّا في مذهب أحمد، وكان يُظهر بُغْضِي- يعود عليَّ بالغَضِّ على الحنابلة، وصار كلامه ككلام رافضيٍّ وصل إلى مشهد الحسين، فأمنَ وباح . ورأيتُ كثيرًا من أصحاب المذاهب انتقلوا ونافقوا وتوثق بمذهب الأشعري والشافعي، طمعًا في العزِّ والجرایات» . المنتظم لابن الجوزي (٩/ ٩٣) .

وقال الشاعر في أحدهؤلاء :

ومن مبلغٌ عني الوجیه رسالةً      وإن كان لا تُجدي إليه الرسائلُ  
تمذهبتَ للنعمان بعد ابن حنبلٍ      وذلك لَمَّا أعوزَتْكَ المأكُلُ  
وما اخترتَ قولَ الشافعيِّ تديُّنًا      ولكنهما تهوى الذي منه حاصلُ  
وعما قليلٍ أنت - لا شكَّ - صائرٌ      إلى مالِكٍ ، فافطَنَ لما أنا قائلُ

وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ١٥٢-١٥٣) .

- وفي بداية القرن الهجري العاشر ، وفي خراسان : غلا بعض السنة في تبّع الشيعة ، فقتلوا من مسح رجله أو صلى مرسلا يديه ، وكذلك قتلوا كل من سبّ الصحابة ، حتى المكره على ذلك ، وكانت الدولة الأزبكية الحنفية السنية هي من يعين على ذلك . فقابل الشيعة غلوهم بغلو آخر ، وقامت الدولة الصفوية على آثار طلب الثأر والانتقام ، فزادت في غلو الشيعة غلوًا ، واستباح من دماء أهل السنة أضعاف ما استباحه أهل السنة منهم<sup>(١)</sup> .

(١) نقل ملا علي القاري (١٠١٤هـ) عن أحد شيوخه قوله : «إن زيادة التعصب والعناد والفساد في هذه الطائفة اللعينة [يعني الشيعة الصفويين] إنما وقعت من تعصّبات الطبقة الأزبكية : حيث رأوا شخصًا يتدّى في غسل الأيدي من مرفقه ، أو مسح على رجله ، أو وضع حجرًا في مسجده : قتلوه . فعارضوهم بـ : إن غسل رجله ، أو مسح رقبته وأذنه : قتلوه . وكل من صلى مرسلا يديه [يعني كالشيعة] : قتله هؤلاء ، فعارضوهم : أن من صلى واضعًا يديه : قتلوه . إلى أن ازداد التعصّب بين الطائفتين : فمن سبّ الصحابة ولو مكرهًا : قتلوه ، فرادوا عليهم في القباحة والوقاحة ، بأن أمروا أهل السنة بسبّ الصحابة ، فمن امتنع عنه : قتلوه ...» . شمّ العوارض في ذمّ الروافض لملا علي القاري (٨٦)، وانظره ، مع حاشية التحقيق (٧٩-٨٥) .

وفي ظاهرة تغيير العقائد بقوة السلطان ، يقول العلامة المَقْبِلِي (ت ١٠٨١ هـ) : «ثم حدثت بين المسلمين أنفسهم نوادر ، كالكلام في القدر ، ومسألة خلق القرآن ، والتعرض لما جرى بين الصحابة رضي الله عنهم . واتصل بذلك المناظرة عند الملوك والأمراء ، واتصل بذلك عصية ، والدعوى من الجانبين أن ذلك تدين ، وما هو إلا أن تعدّوا طورهم ، ولم يقفوا على حدّهم الذي وقفهم الله ورسوله صلّى الله عليه وآله عليه ، تركهم الله وشأنهم ، ولبسهم شيعةً ، وأذاق بعضهم بأس بعض . فكان خليفةً يوافق هؤلاء فيذيق مخالفهم العذاب الأليم ، ويخلفه الآخر وينقض ما فعله الأول ، ويُنكّل هؤلاء ، ويؤطّي شأن هؤلاء . حتى استحکم الشرّ ، وصار الناسُ شيعةً . يُولد المولود في قوم ، فلا يسمع من الإنصاف شيئاً ، بل يجد شيعة مطبقين على أن مخالفهم ليس على شيء . وإنما هي فتنةٌ وحادثَةٌ في الإسلام ، ويمدحون نفوسهم بكل خير ، ويُنزّهونها من كل شرّ ، ويعزون إلى المخالف نقيض ذلك» <sup>(١)</sup> .

وموطن الشاهد في هذا الكلام : بيان الأثر السيِّئ لتدخل السلاطين بإجبار الناس على تغيير عقائدهم بالإكراه ، لا

(١) العَلَمُ الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايع للمقبلي (٣٦٧) .

بالحجة والبرهان<sup>(١)</sup>.

ولا يعني ذلك أنه لا يحق للحكومة الإسلامية أن تحمي أفراد شعبها من الأفكار الضالة والمنحرفة ، بل هذا من أوجب الواجبات عليها . لكن حماية الشعوب من الأفكار الضالة والمنحرفة لا تكون أصلاً بالاضطهاد الفكري ، القائم على تصوّر خاطئ ، وهو تصوّر أن تغيير القناعات يمكن أن يتم بالقوة والإكراه . ولا تكون حمايتهم أيضاً بالعقوبات الجائرة التي تزيد عن الحدّ المشروع ، فليس كل من جازت عقوبته

---

(١) وفي ذلك يقول ابن عقيل الحنبلي (ت ٥١٣هـ) : «إذا كانت المذاهبُ تنتصرُ بَوْصَلَةٍ ، هي الدولة والكثرة ، أو حشمة الإنعام = فلا عبرة بها . إنما المذهب ما نصره دليله ؛ حتى إذا انكشف بوحدته ساذجاً من ناصرٍ محتشمٍ ومالٍ مبذول كان طاهراً بصورته من الصحة والسلامة من الدَّخَلِ والاعتراضات ، كالجوهر الذي لا يحتاج إلى صقالةٍ وتزويق ، والحسن الذي لا يحتاج إلى تحسين . ونعوذ بالله من مذهبٍ لا ينتصر إلا بوصلة ! فذاك الذي إذا زال ناصرُه ، أفلسَ المذهبُ إليه من الانتصار بدليلٍ أو وُضُوحٍ تعليل . والدَّيْنُ من خَلَصَ الدلالة من الدولة ، والصحة من النصرة بالرجال ، وقلما يُعوّل في دينه على الرجال» .  
الفنون لابن عقيل (١/ ٢٣٧ رقم ٢٤٥) .

جازت فيه كلُّ عقوبة<sup>(١)</sup>، ورُبَّ مجرمٍ كانت عقوبته أشدَّ في جُرْمِها من جُرْمِه<sup>(٢)</sup>.

(١) وقد قال العز ابن عبد السلام في القواعد الكبرى (١٥٧/٢):  
«ومهما حصل التأديب بالأخف من الأفعال والأقوال والحبس والاعتقال لم يُعدَّل إلى الأغلظ؛ إذ هو مفسدةٌ لا فائدة فيه، لحصول الغرض بدونه».

(٢) وقد حفظ لنا التاريخ مواقفَ ناصعةً لعلماء السلف في حماية المخالفين من جور السلاطين: فمع ما يُذكر فيُشكر للخليفة العباسي المهدي (ت ١٦٩هـ) أنه أنشأ جهازاً في الدولة مختصَّ بتتبع الزنادقة، ونشط في ذلك (كما تجده في تاريخ الطبري ٨/ ١٦٥)، والجلس الصالح للمعافي بن زكريا ٣/ ٢٠٧). لكن ذلك الجهاز الحكومي كان ربما قسا وتجاوز الحدَّ، حتى ربما حمى العالم الشرعيَّ بعض هؤلاء المخالفين من بطش الشرط والجلادين!!

فقد اتَّهم بعضهم الإمامَ الكبير ابن أبي ذئب (ت ١٥٨هـ) ببدعة القدر، فسئل عن ذلك علامةُ قريش مصعبُ الزيري (ت ٢٣٦هـ)، فنفى هذه التهمة أشدَّ النفي، قائلاً: «معاذ الله!! إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهلَ القدر بالمدينة، وضربوهم، ونفوهم. فجاء قومٌ من أهل القدر فجلسوا إليه، واعتصموا به من الضرب. فقال قوم: إنما جلسوا إليه لأنه يرى القدر، لقد حدثني من أثق به أنه ما تكلم فيه قط». تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٣٠١).

=

إذن : فحماية الشعوب من الأفكار الضالة والمنحرفة يكون بأمورٍ لا علاقة لها بالاضطهاد الفكري والإكراه ، ومنها :

- التربية الإيمانية العميقة ، والمبنية على الأدلة الصحيحة ، التي تُولّد القناعة الراسخة ، والتي لا يخشى صاحبها من مواجهة أي فكر مواجهةً فكرية .

- وبتجنيد كل طاقات الدولة وإمكانياتها لردّ المقالات الباطلة : بالحوار ، والنقد ، والتزييف . واتخاذ كل السياسات التعليمية والإعلامية والثقافية لتحقيق ذلك .

- وبتأديب كل من يحاول نشر آرائه بالطرق غير النظامية التي تستغلّ جهل الناس أو حاجاتهم ، وعقوبة كل من يثير فتنةً في المجتمع المسلم تؤدي إلى تشقّق وحدته ، ومن يتضح تلاعبه بعقائد الناس للاحتيال عليهم ولتحصيل مكاسب شخصية بال المكر والخداع ، ومن يتبيّن أنه معاندٌ مستكبر وليس طالب حق متأوّل ومع ذلك تراه يريد إفساد عقائد الناس .

---

وهكذا يحمي هذا الإمام الكبير من أئمة السنة أولئك المبتدعة من ظلم الحاكم، ولا يرضى بتجاوز الحد في عقوبتهم، وربما كان لا يرى عقوبة هؤلاء أصلاً ، كما سبق نقلُ الخلاف في نحوه .

وهذا التأديب ليس لأجل تغيير القناعة ، وإنما هو تعزيزٌ على تلك الخطايا والجرائم ونحوها ، إذا احتاج إليها أمرٌ حماية الناس من الشبهات والأباطيل .

وهذا التأديب المنضبط مما يُوجب على الحكومة الإسلامية تشريع القوانين الواضحة التي تبين الفرق بين أمرين : الأول : هو التعايش مع الأفكار والعقائد القابلة للتعايش ، والثاني : هو عقوبة من يستغل هذا التسامح في بلاد المسلمين لنشر عقائده الباطلة بينهم ، لا من طريق حوارهِ أهل العلم والاختصاص<sup>(١)</sup> ، بل باستغلال جهل الناس وحاجاتهم .

(١) في زمن الفضاء المفتوح بالقنوات العالمية المرئية والمسموعة، وزمن الشبكة الدولية (الإنترنت)، ووسائل الاتصال والإعلام العالمية المختلفة، ومع وجود الرحلات العلمية والتدريبية لأبناء المسلمين إلى بلاد غير المسلمين: لم يعد وجهُ بثِّ الدعوات مقتصرًا على جماعة من المنصرين أو غيرهم تتسلَّل إلى بلاد المسلمين باسم الطب أو التعليم أو الإغاثة أو البعثات الدبلوماسية. والمَنعُ التامُّ المطلق لهذا كُله شبه مستحيل، بل هو مستحيل واقعا. كما أنهم لو قابلوا مَنعنا لهم بمنع الدعوة في بلادهم، ولو عاملونا في ذلك بالمثل: لكننا أعظمُ الخاسرين. ولكن لو اقتصرنا فيما يدخل تحت سلطة المسلمين وتحت تصرف حكوماتهم على فتح منافذ للحوار مع دعائهم، يحاورون من خلال هذه

=



وعلاقة إشاعة الحرية المنضبطة بالمحكمات ، وبيان أهمية وجود هذه الحرية على حماية الثوابت : هو أن الشبهة قد تنقذ في فكر أحد أبناء المسلمين ، فإن كان الوسط العلمي والثقافي يتمتع بالحرية ، فإن صاحب الشبهة سوف يُظهرها سائلاً مستعلماً ، أو داعياً إليها ظاناً صحة ما يدعو إليه ، وهذا الإظهار أدعى لإماتة الشبهة في مهدها ، قبل أن ينبني عليها رُكامٌ من المجازفات والأباطيل ، وقبل أن تمتدّ في خطّها المنحرف ، لترداد بُعداً عن نقطة انحرافها عن الخط المستقيم . أما إذا خشي صاحبُ الشبهة السؤال ، وكنتم مُتَّبِعُ المشتبهات تصوراتهِ المختلة ، فسوف يزدادُ الخلل ، وتتفاقمُ الأخطاء رُكاماً من العقائد والتصورات الباطلة ، وسوف يستشري ذلك الوباءُ

النافذ علمائنا ومثقفينا القادرين على الدفاع عن حقيقة الإسلام بالحجج والبراهين . مع تجريم غير هذه الصورة ، من صور التأثير على جهلة المسلمين واستغلال فقر بعضهم وحاجته لإجباره على تغيير معتقداتهم . لأمكن بذلك وضعُ أول مبادئ قانونٍ عادل لا تختلف معاييرُهُ ولا تَعْظُمُ مفاسدُهُ لدعوتنا ودعوتهم ؛ لكي لا نُتهم بالتضييق على الحريات ، ولا بازدواجية المعايير .

لهذا الاقتراح تفاصيل واستشكالات وأجوبة ، ستوضح إذا أُفرد بالدرس والنقاش .

العقلي والعقائدي من شخصٍ إلى شخصٍ ، تحت جُبح ظلامٍ من الكتمان ، وفي طَيَّاتِ الصدور التي تَغلي بالشُّبُهَات ، وهي تظنُّ أنها مُضطَّهَدَةٌ على الحقِّ ، أو تُصوِّرُ نفسها أنها كذلك للمغرَّرِ بهم ، استمالَةً لقلوبهم ، وحُضًّا لهم على الكتمان الذي هو في الحقيقة حصنٌ أباطيلهم التي تخشى البروز لأشعةِ شمسِ الحقِّ الحارقةِ لكل شُبْهَةٍ من شُبْهِ الباطل .

ومن الحقائق الثابتة : أن الضلالات التي يفضحها مجردُ الإعلان ؛ لو صوح بطلانها ، يمنعها الانفتاحُ المنضبط من الشيوع والانتشار في جُبح الظلام . ولذلك فإنه لا يروج سوقُ الحركات الباطنية (التي تُخفي عقائدها الباطلة) ؛ إلا في المجتمعات المغلقة . وإن وُجدت حركةٌ باطنيةٌ في مجتمعٍ منفتح (كالمنافقين في المجتمع النبوي) ، فإن سوقها سيكون كاسدًا ، وستكون كالعصابات المتخفية بخططها ومبادئها الإجرامية عن عين القانون العادل .

ولذلك كان ضمانُ الحرية الفكرية بانضباطٍ لا يخالفُ حدودَ الشرع من أفضل الأمور التي تُعينُ على تثبيت المحكمات .

ومما يؤكِّد ضرورة وجود حريةٍ منضبطةٍ لتثبيت المحكمات : أن من وسائل تثبيت المحكمات المعلومة : إرجاعُ المشتبهات

إليها وردَّ الشبهات بالأدلة . ولكن لا يمكن تعيين كل المشتبهات ولا يمكن حصر الشبهات جميعها للردِّ عليها ؛ لأن الشبهات والمشتبهات أوهامٌ لا يمكن أن يحصيها عادٌّ ، ولا أن يدَّعي حصرها عقلٌ ؛ إلا إذا أظهرها الملبَّس عليه بها . ولا يمكن أن يُظهر صاحب الشبهة شبهته بغير شعور بالأمن من أن إظهاره لها لن يكون له أثر في إيدائه والتضييق عليه .

لذلك كان من وسائل تثبيت المحكمات إشاعة الحرية المنضبطة ؛ لأن هذه الحرية لن تسمح بكتمان الآراء الباطلة ، ولا تسوِّغ لأصحاب الأفكار الباطنية النفاقية من ادعاء التستر خوفاً على الحق الذي يُلبَّسون به على العوام والغوغاء .

وهذه الحرية المنضبطة قد أقرها الإسلام وسبق إليها :  
ومن ذلك ما صحَّ عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه ، قال : «إن فتى شاباً أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رَسُولَ الله ، ائْذَنْ لِي بِالزَّنا ؟!! فَأَقْبَلَ القَوْمُ عليه ، فزَجَرُوهُ ، وَقَالُوا : مَهْ! مَهْ! فقال صلى الله عليه وسلم : اذنه ، فدنا منه قريباً ، قال : فَجَلَسَ ، قال صلى الله عليه وسلم : أَتُحِبُّهُ لَأُمِّكَ ؟ قال : لا والله ، جعلني الله فداك ! قال صلى الله عليه وسلم : وَلَا الناسُ يُحِبُّونَهُ لَأُمَّهَاتِهِمْ . قال صلى الله عليه وسلم : أَتُحِبُّهُ لِابْنَتِكَ ؟ قال : لا والله يا رَسُولَ الله ، جعلني الله فداك ! قال صلى الله عليه وسلم : وَلَا الناسُ يُحِبُّونَهُ لِبَنَاتِهِمْ . قال صلى الله عليه وسلم : أَتُحِبُّهُ لِأَخْتِكَ ؟ قال : لا والله ، جعلني الله فداك ! قال صلى الله عليه وسلم : وَلَا

الناس يُحِبُّونَهُ لَأَخْوَاتِهِمْ . قَالَ ﷺ : أَفْتَحِبُّهُ لِعَمَّتِكَ ؟ قَالَ : لَا  
والله ، جعلني الله فداك ! قَالَ ﷺ : وَلَا النَّاسَ يُحِبُّونَهُ لِعَمَاتِهِمْ .  
قَالَ ﷺ : أَفْتَحِبُّهُ لِحَالَتِكَ ؟ قَالَ : لَا وَالله ، جعلني الله فداك !  
قَالَ ﷺ : وَلَا النَّاسَ يُحِبُّونَهُ لِحَالَاتِهِمْ . قَالَ : فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ  
ﷺ يَدَهُ عَلَيْهِ ، وَقَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ ذَنْبَهُ ، وَطَهِّرْ قَلْبَهُ ، وَحَصِّنْ  
فَرْجَهُ . فَلَمْ يَكُنْ بَعْدُ ذَلِكَ الْفَتَى يَلْتَفِتُ إِلَى شَيْءٍ <sup>(١)</sup> .

وفي استجلاء مقدار الحرية التي كان يتمتع بها المجتمع  
المدني في زمن النبي ﷺ ، نقف وقفة يسيرة من هذا الحديث  
الجليل والحوار النبوي المؤثر ، داعياً إلى استحضار المعاني التالية:  
جلالة النبي ﷺ وهيبته بالمكان الذي لا يقاربه فيه أحد من  
البشر ، وهي جلالة وهيبته لا تنبع فقط من كونه الحاكم الأوحد  
والأول والأكبر لدولة الإسلام الناشئة الفتية ، ولا من كون  
شخصيته ﷺ شخصية تفوق في الرزانة ورجاحة العقل ونفاذ  
البصيرة وقوة النظر كل ما عرفه وسيعرفه البشر من البشر ،

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (رقم ٢٢٢١١، ٢٢٢١٢) ، بإسناد  
صحيح . وقد صححه الحافظ زين الدين العراقي في المغني عن حمل  
الأسفار في الأسفار - في حاشية إحياء علوم الدين للغزالي -  
(١٤٣٢/٢) .

ولا من نور التألُّه وضياء التعبد وقوة الزهد ويقين الإيمان وسُلطة الارتباط الكامل بالله ﷻ التي أمَّ بها رسولُ الله ﷺ الأنبياء والمرسلين كلَّهم وسادهم بها ، ولا من إحاطة أصحابه وجُنده الفدائيين به إحاطة الحصن الحصين بقلب المدينة المقدسة ، ولا من سكون جوارحهم ﷻ وخضوع أبصارهم بين يديه ﷻ ، وإن كانت قلوبهم لتضطرب وتحفق بالحب والإجلال والإعظام له ، حتى إنك لا تشك (إذا رأيتهم محيطين به ﷻ) بأنهم كانوا يحملون رسول الله ﷻ في قلوبهم بإكبار وإعظام لا يعرف شيئاً منه جابرة الملوك من القياصرة والأكاسرة في جنودهم وخواصهم المقربين ، بل هي مهابة نابعة من ذلك كله ، مع ما أفاض الله به عليه ، وأحاطه به ، وعصمه بجنوده ، مما لا يعلم كُنْهه ولا قَدْرَه إلا الله تعالى . فحَقَّ أن يكون رسولُ الله ﷻ أهيبَ البشر ، وأجلَّ الخلق ﷻ !!

المقصود من التذكير بتلك الحضرة المهيبة وبذلك المجلس الجليل بين يدي رسول الله ﷻ ، أن نتصوّر : ما الذي كان يمكن أن يُجرى ذلك الشاب بأن يستأذن النبي ﷻ في أن يُبيح له فاحشة كفاحشة الزنا ، التي تعرف قبْحها الفطرُ السوية والعقولُ السليمة ، وأدلة تجريمها في الشريعة أدلة قطعية يقينية ، وهي حدٌّ من حدود الله تعالى ؟ !!

هل كان من السهل على شاب اليوم أن يجلس أمام أحد المفتين ليناقشه في تحريم أمر دون الزنا في الفحش ووضوح جريمته ، مناقشة لا يطلب فيها الاستباحة ، وإنما يعرف الدليل ويفهم الاستدلال ويقف على الحكمة؟! هذا مع الفارق الكبير بين مجلس بين يدي رسول الله ﷺ ومجلس من سواه من البشر!!

ما كان لذلك الشاب أن يخطو إلى مجلس رسول الله ﷺ خطوة واحدة لذلك الغرض ، ولا أن يجلس بين يديه لأجل ذلك الطلب ، ولا أن يشافه رسول الله ﷺ بحرف مما قال ؛ لولا وجود قدر عظيم من الحرية ، ربّي ذلك الجيل عليها ، وهي حرية لا أجد مثلها (ولا قريباً منها) بين يدي إمام هدى على مر التاريخ ، فكيف بإمام الهدى وقوة التقى ﷺ!!

ولو أن هذا الشاب كتم ما كان يريد ، لعدم وجود تلك الحرية ، هل كان سيشفيه شيء من تلك الرغبة الجامحة ، كما شفاه هذا الحوار العقلي ، الذي كفلته له الحرية النبوية في المجتمع النبوي؟!!

وأدلة تقرير الإسلام للحرية المنضبطة أكثر من هذا الموقف الواحد ، والذي هو موقف لم أوردته على أنه حادثة واحدة ؛ لأن حادثة واحدة لا تكفي لإثبات نمط من أنماط الممارسة اليومية

في مجتمع من المجتمعات . ولكنني أوردته لأنه يتضمن إثبات وجود ذلك النمط للممارسة المجتمعية في العهد النبوي ، والتي لولا وجودها لما وقع هذا الحادث أبداً .

بل إن السيرة النبوية مليئة بأمثال هذه المواقف الدالة على مقدار الحرية العظيم الذي كان متاحاً للصحابة ولغيرهم ممن عاصروا النبوة المحمدية (على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم) . وهي أمرٌ يستحق تخصيصه بالدرس والإبراز ، من نواحي عظمة السيرة النبوية العطرة .

ولتأكيد هذه الحقيقة أقف وقفةً أخرى مع تشريع إلهي يدل على تشريع الحرية المنضبطة ، حتى بين يدي من لا ﴿يَطُوقُ عَنِ الْمَوَى ۝٣﴾ إِنَّ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى ۝﴾ . وهو تشريع الشورى في الإسلام ، وذلك في قوله تعالى في وصف المؤمنين ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الشورى: ٣٨] ، وقوله تعالى مخاطباً نبيه ﷺ ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنْ لَمْ يَأْمُرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٩] .

ففي الآية الأولى يذكر الله تعالى أهم ما يتصف به المؤمنون، فذكر التشاور فيما بينهم صفةً بين إقامتهم للصلاة وأدائهم للزكاة، بين ركني الإسلام اللذين لا يفترقان!! ولا معنى للتشاور إلا مع قبول الاختلاف، ومع تشجيع إبداء الرأي المخالف.

وفي الآية الثانية يُؤمرُ النبي ﷺ بمشاورة أصحابه، وهو سيد الأولين والآخرين، وهو المُوحي إليه والذي لا ينطق عن الهوى!! ويُؤمر ﷺ بالشورى عقب وقوع بعض أصحابه في خطيئة مخالفة أمره في غزوة أُحُد، وبعد مخالفة أكثرهم لرغبته في عدم الخروج من المدينة، وبعد أن تعرّض المسلمون لواحدٍ من أشد المواقع أَلَمًا على نفوسهم. لتؤكد الآية بذلك على الأهمية القصوى للشورى في الإسلام، ولتؤكد أنه لا يبيح ترك الشورى شيءٌ: فلا عدم التزام المشاورين بواجب مشورتهم، ولا إخفاق نتائج الشورى في مرة من المرات = كلاهما ليسا باللذين يبيحان إهمال هذا المبدأ الجليل من مبادئ الحرية.

ودلالة الشورى على الحرية ظاهرة: فهي طلب الآراء الحرة، مهما اختلفت، واستخراج قرار الدولة من بين تلك الآراء المختلفة.



ولو تأملنا في استشارة النبي ﷺ لأصحابه ، لوجدناها تُجَلِّي حقيقة ما كان عليه المجتمع النبوي من تمتّعه بحرية الرأي ، والتي لا يمكن أن تصل إلى ما وصل إليه ذلك المجتمع إلا بقدر هائل من تربية نبوية على تنمية الذات والثقة بالنفس والقدرة على التحليل والنقد .

فلو تذكّرنا أن خيرَ من اتّبعه البشر هو رسول الله ﷺ ، فهو أحق من قُلّد ، وهو أولى من ذابت فيه الشخصيات . ومع ذلك كله : فقد كان أصحابه رضي الله عنهم (وهم أعظم الناس حباً له وتعظيماً) لكل واحدٍ منهم شخصيّة منفردة ، ولكل واحدٍ منهم رأيه الخاص الذي يعتزُّ به ، والذي لم ينصهر في رأي أحد من الناس .. ولا في رأي رسول الله ﷺ . ولولا أن الصحابة على هذا الحد من قوة النفس وحرية في التفكير وتمكّن من إبداء الرأي تحت سقف آمنٍ من الرعاية النبوية ، لما كان لأخذ رأيهم فائدة ، ولما أمر النبي ﷺ باستشارتهم ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ ؛ لأنهم لو لم يكونوا كذلك لكانوا أصداءً لا تقول إلا ما قيل ، وربما لا ترى إلا ما رآه النبي ﷺ ؛ فما فائدة استشارة الأصداء التي تُردّد الصوت ، والمرايا التي لا ترى ، وإنما تعكس رؤية الرائي أمامها ؟!!

إن الحرية المنضبطة أشبه ما تكون بجهازٍ يسمح باكتشاف الداء العضال قبل استشرائه ، وحين يمكن علاجه غالباً في أوّل وجوده ، أو حين يمكنُ استئصاله بأقل قدرٍ من الخسائر!! ولذلك كان لها أثرٌ كبير في تثبيت المحكمات ، وفي تصحيح المشتبهات بإرجاعها إليها ، وفي كشف مغالطات الشُّبهات .

هذه بعض المقترحات لتثبيت المحكمات ، أعترف أنها لا تمثل إلا جزءاً يسيراً من المقترحات ، لكنني أرجو أن أكون قد ذكرت شيئاً مهماً منها .

وهذا آخر مباحث هذه الورقة ، التي أرجو من الله تعالى أن يبارك في قليلها فيكون كثيراً ، وأن يجبر نقص إخلاصي فيها بإخلاص المتفعين بها .



## الخاتمة

أهم نتائج الكتاب :

١ - المحكمات هي : كل ثابت بأدلة يقينية ، يكون عاصمًا للفكر من الانحراف ، لشدة إتقانه وقوة بنائه الفكري ، ويكون الخلل فيه سببا في إفساد التفكير .

٢ - سمات المحكمات :

- الثبات وعدم قبولها للزوال ولا للتبدل .
- أنها محلُّ اتفاق بين العقلاء ، وموضع ائتلاف قلوب بين الأسوياء .
- أن أدلتها قطعية يقينية ، وليست ظنية .
- أنها أصول كلية يُحتكم إليها .
- أنها عاصمة للفكر من الانحراف .

٣ - أثر المحكمات في تحقيق الأمن الفكري والعقدي :

- أي خلل يصيب هذه المحكمات سيعني السقوط في جُبٍّ من الأوهام والشكوك والضياغ تحت جُبح الظلام

الدامس من الحيرة وفقدان القدرة على التفكير واتخاذ القرار، كما حصل ويحصل مع الشُّكَّاء والمصابين بالوسوسة .

- أن تحكيم المحكمات هو الذي سيؤدِّي إلى الثبات على المبدأ، والثبات هو سبب الاستقرار النفسي وهو سبب الشعور بالأمان والطمأنينة .

- أن المحكمات هي العاصمة من تحطَّف الشبه والأهواء، وهي العاصمة من الغلو والتطرّف: بالتشدد والتزمت، أو بالانحلال والتفلّت .

- أن الثبات على المبدأ وعدم الخشية من تحطُّف الشبهات هما أهم ضروريات بقاء المسلم المعاصر .

- أن تثبيت المحكمات الإنسانية هو في الحقيقة إرساء لقواعد التعايش الإنساني ؛ لأنه لن يحصل التفاهم بين بني البشر، ولن يتم الالتقاء بينهم على أرضية مشتركة بغير الرجوع إلى تلك المحكمات .

#### ٤ - مقترحات عملية لتثبيت المحكمات :

- تثبيت أصول الدين في قلوب أبناء الأمة بالأدلة اليقينية ، لتكون هي المحكمات التي يحاكمون إليها كل فكر أو عقيدة أو رأي .

- تكثيف الحديث عن المحكمات ، واتخاذ كل الوسائل لكي تكون مِلءَ العين والسمع عند كل مسلم، لتصل إلى أن تكون مِلءَ القلب منه .
- تنويع وسائل إثبات المحكمات (كالحديث الوجداني، والفنون الأدبية والجمالية وأعمال المشجاة : الدراما).
- عدم إغفال الخطاب العقلاني في كل فتاوى العلماء وخطبهم وحديثهم وجميع أطروحاتهم .
- بيان المنهج العقلي الصحيح تجاه المحكمات والمشتبهات ، بعد تثبيت المحكمات بأدلتها اليقينية .
- إشاعة الحرية المنضبطة غير الفوضوية ، وعدم تجريم الفكر المعتبر ، وإحسان التعامل حتى مع الفكر غير السائغ الذي يُمكن التعايش معه ، وتقنين القوانين ووضع الخطط وتنفيذ البرامج التي تجمع بين أمرين ضروريين : الحماية من سياسة قمع الحريات الفكرية، والحماية أيضاً من إفساد عقائد الناس بالترويج للعقائد الباطلة بالوسائل المجرّمة: الكذب، والخداع، والمغالطات، واستغلال حاجات المحتاجين.

والله أعلم .

والحمد لله الذي ما تُحمد إلا بنعمته ،  
والصلاة والسلام على رسوله الله وأزواجه وذريته .

وكتب

د/ الشريف حاتم بن عارف العوني



## الملاحق

### في ذكر بعض الفتاوى والأجوبة التي تراعي فقه المحكمات<sup>(١)</sup>

---

(١) هذه الملاحق هي إجاباتٌ مني منشورة في الشبكة الدولية، ولم يقع اختياري عليها دون غيرها من إجابات أهل العلم إلا لكي لا أعتدي على جهد غيري ولا أتشبع ببحثه .





## الملحق الأول

### إنكار السنة بدعوى أن الله لم يتعهد بحفظها<sup>(١)</sup>

السؤال : السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ما حكم من كذب بأحاديث الرسول ﷺ محتجاً بأن الله تعالى لم يتعهد بحفظها كالقرآن ، فلا تثريب عليّ ، ويحتج أيضاً بأننا لو فتحنا هذا الباب لاحتج أصحاب الديانات الأخرى أيضاً على ما لديهم من المنقول ، فهذه شبهة قامت في نفوس جماعة من المسلمين في بلدنا، فترجو تزويدنا بالجواب؟ وجزاكم الله خير الجزاء.

الجواب:

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثره واتقى حده.

أما بعد: أقول وبالله التوفيق:

إن السنة النبوية محفوظة بحفظ الله تعالى لدينه وكتابه

---

(١) مثلاً من فتوى لي أستند فيها إلى أدلة يقينية في إثبات حفظ الله تعالى للسنة ، وهي منشورة في موقع الإسلام اليوم .

القرآن الكريم ، وعلى ذلك إجماع المسلمين .

أما من شك أو شكك في ذلك ، فإننا نقول له : إما أنك مسلمٌ مصدِّقٌ بالإسلام والقرآن ، وإما أنك لست بمسلم . فإن كنت من المسلمين فلك جواب ، وإن كنت غير ذلك فلك جواب آخر .

أما المسلم فإننا نقول له : يدل على حفظ الله تعالى للسنة أمور كثيرة منها ما يلي :

أولاً: قال الله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ [آل عمران: ٨٥]. وقال تعالى: ﴿ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٣]. فدلّت هذه الآيات أن دين الإسلام هو آخر الشرائع ، وأن الله تعالى لا يقبل من العالمين ديناً سواه، وأنه دينٌ خالدٌ ، سيبقى في الدنيا إلى قيام الساعة .

ولا شك أن بقاء هذا الدين يعني حفظ شرائعه وأحكامه ، وعلى رأس ذلك أركان الإسلام .

ومن المعلوم أن الصلاة إنما جاء في القرآن الأمر بإقامتها  
أمراً مجملاً ، دون بيان أعدادها وشروطها وأركانها وواجباتها  
وسننها ، وأن ذلك كله إنما ورد في السنة مفصلاً مبيناً ، فكيف  
نؤمن ببقاء دين الله تعالى ، لو اعتقدنا ضياع السنة ، التي لا بقاء  
لهذا الركن العظيم من أركان الإسلام بدونها؟!

وقل مثل ذلك في الزكاة والصيام والحج وغيرها من  
الأحكام ؛ حيث إن تفاصيل أحكام ذلك كله لم تأت في القرآن  
الكريم ، إنما جاء في السنة .

وعلى هذا فلو اعتقدنا ضياع السنة فقد كذبنا القرآن الذي  
أخبرنا ببقاء هذا الدين وحفظه ؛ لأن في ضياعها ضياع الدين  
كله!!

بل إن اعتقاد ضياع السنة لا يجتمع مع إسلامنا وقيامنا  
بأركان الإسلام التي ما عرفنا طريقة أدائها إلا بالسنة .

ثانياً: يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ  
لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ، ولا شك أن الذكر في هذه الآية هو القرآن  
الكريم ، وهذا وعد من الله ﷻ بحفظ كتابه القرآن الكريم .

ومن المعلوم أن القرآن إنما أنزله ربنا ﷻ لنفهم معانيه

ولتدبره، كما قال تعالى: ﴿كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا  
 آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]. وقال سبحانه ﴿أَفَلَا يَتَدَّبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾  
 [النساء: ٨٢]. والمقصود من التدبر، هو: العمل بأحكامه،  
 والاهتداء بنوره، وعبادة الله تعالى على وفق مراده سبحانه.  
 وقد بين لنا ربنا ﷺ أن بيان القرآن وتفسيره موكول إلى النبي  
 ﷺ، وأن ذلك التفسير والبيان هو أعظم وظيفة للنبي ﷺ،  
 ولأجل ذلك أنزل عليه القرآن، ليلغى حروفاً ومعاني، وذلك  
 كله في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ  
 إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: من الآية ٤٤]. وفي قوله سبحانه:  
 ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾  
 [النحل: ٦٤].

وهذه الآيات تبين أن فهم القرآن لا يمكن بغير بيان النبي  
 ﷺ، وأن معرفة مراد الله ﷻ من كتابه العظيم لا يتم إلا  
 بالتفسير النبوي لها. ولذلك كان تعهد الله تعالى بحفظ القرآن  
 يتضمن التعهد بحفظ بيانه من السنة النبوية؛ لأن حفظ القرآن  
 لن يتم بغير حفظ ألفاظه ومعانيه، ومعانيه لا تُعرف إلا بالسنة،  
 فدل ذلك على تحقيق حفظ السنة بحفظ القرآن.

بل إن حفظ معاني القرآن التي جاءت بها السنة أهم من حفظ حروفه مع تضييع معانيه ؛ لأن المقصود من حفظ القرآن العمل بمقتضاه ، ولن يُعمل بمقتضاه إذا لم تُعرف معانيه ، ولذلك فلا يتحقق حفظ القرآن بغير حفظ السنة . وهذا هو الذي جعل العلماء من قديم يذكرون أن قوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] ، كما يتضمن الوعد بحفظ القرآن ، فهو يتضمن الوعد بحفظ السنة النبوية أيضًا .

ثالثًا : لقد جاء في آيات كثيرة جدًا في القرآن الكريم الأمر بطاعة النبي ﷺ :

- كقوله تعالى: ﴿ يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهٖ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] . وكقوله تعالى: ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ [النساء: ٨٠] .

- ونفى تعالى الإيمان عمن لم يقبل حكم النبي ﷺ فقال تعالى: ﴿ وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِيٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا

تَسْلِيمًا ﴿[النساء: ٦٥].

- وأمر بالرجوع إلى كتابه الكريم وإلى سنة رسوله ﷺ عند التنازع، فقال تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: من الآية ٥٩].

- وحذر تعالى من مخالفة أمر النبي ﷺ فقال ﷺ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: من الآية ٦٣]. وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: من الآية ٣٦]. وقال سبحانه: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن: من الآية ٢٣].

- وَحَثَّنَا سبحانه أَنْ نَقْتَدِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

فهذه الأوامر الإلهية وغيرها مما هو في معناها كثير جدًا في

كتاب الله تعالى : كيف سُنُّبَق وما هو طريق العمل بها ، لو أن السنة النبوية لم تكن محفوظة ؟! كيف سُنُّبَعُ رسول الله ﷺ ، لو ضاعت أو امره ﷺ ونواهيته ؟ وكيف سنعرف هديته ﷺ الذي أمرنا الله تعالى بأن نتخذة لنا أسوة ، وأنى لنا أن نقدي به ﷺ ، لو أن سنته قد ضاعت أو اختلط صحيحها بضعيفها ؟!

إن اعتقاد ضياع السنة يعني أن تلك الآيات (جميعها وغيرها مما هو في معناها) لا فائدة منها ، ولا معنى لها !! وهذا اتهامٌ للقرآن قبل أن يكون اتهاماً للسنة ؛ لأن وجود تلك الأوامر مع العجز عن تطبيقها لغوٌ وعبثٌ يُنزّره عنه كلام العقلاء من المخلوقين ، فكيف بكلام الخالق ﷻ .

ووجود تلك الأوامر مع العجز عن تطبيقها أيضاً فيه تكليفٌ بما لا يستطيع !! وهو تكليفٌ يُنافي ويُضادُّ العدالة الإلهية ! والحاصل أن ربنا ﷻ قد نفى ذلك عن نفسه ، فقال سبحانه : ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: من الآية ٢٨٦] .

وبذلك نضيف وجهاً جديداً ودليلاً آخر على أن حفظ القرآن لا يتحقق بغير حفظ السنة ؛ لأن تلك الآيات الآمرة بطاعة النبي ﷺ والمحدّرة من معصيته والحائّة على الاحتكام إليه والافتداء بستته لن يمكن العمل بها إذا لم تُحفظ السنة !!!

ولهذا كله كان التشكيك في السنة تشكيكاً في القرآن الكريم، وهذا لا يقع من مسلم أبداً ؛ إلا أن يكون جاهلاً ، والجاهل لا يُعذر بعد أن تقوم عليه الحجة بهذه الأدلة الآتفة الذكر .

أما غير المسلم : وهو الذي إذا احتججنا عليه بمنقولاتنا (وهي القرآن والسنة) احتج علينا بمنقولاته، كما جاء في السؤال ؛ فإننا لسنا مضطرين بأن نبدأ خطابه بالأدلة النقلية السابقة ؛ لأنه لا يؤمن بالقرآن أصلاً . وإنما نبدأ بدعوته إلى الإسلام ، وبإثبات نبوة محمد ﷺ له ، من خلال دلائل نبوته عليه الصلاة والسلام المتعددة : كإعجاز القرآن الكريم المتنوع الوجوه : في بلاغته ، وتشريعاته ، وإخباره بالمغيبات ، وفي سبقه العلمي الكوني (المسمى بالإعجاز العلمي) ، وكإعجاز السنة النبوية كذلك ، وبيان بشارات الأنبياء به ﷺ ، والتي هي حتى مع تحريف اليهود والنصارى لكتبهم ، ومع إخفائهم لكثير منها = لم يزل فيها إلى اليوم ما يدل على ذلك ... إلى غير ما سبق من دلائل نبوته ﷺ .

فإذا ما صدّق وآمن بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً ونبيّاً، بيّن له بالأدلة المتقدمة حفظ الله - تعالى - للغة النبوية .



ولذلك فلسنا نخشى إن احتجاجنا بمنقولاتنا من احتجاج أصحاب الديانات الأخرى علينا بمنقولاتهم ؛ لأن الأمر ليس بمجرد الدعاوى ، وإنما الأمر بالحجة والبرهان ؛ فشتان شتان ما بيننا وبين من يخالفنا في الدين !!

وهذا هو مصدر قوتنا - نحن المسلمين - أننا أصحاب الحق المطلق على هذه الأرض ، ولدينا الأدلة القاطعة على ذلك كله ، ولولا ذلك لما بقيت للإسلام والمسلمين باقية ، مع كثرة أعدائنا ، وتكالبتهم علينا ، وشراسة حربهم ضدنا .

إن ديننا الحق ؛ لأنه دين الله تعالى الذي لا إله إلا هو وحده لا شريك له ، وأدلة هذه الدعوى عندنا كثيرة ، كافية لإيمان أهل الأرض كلهم . لكن من يبلغها لأهل الأرض؟! بل من يُبَصِّر- أبناء المسلمين بها قبل غيرهم؟ هذا ما يسعى إليه الناصحون لدينهم ، الغيورون على أبناء ملتهم ، الحريصون على هداية الناس كلهم إلى ما فيه سعادتهم في الدنيا والآخرة . هذا والله أسأل أن يهدينا جميعاً صراطه المستقيم . والله أعلم .

والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه .



## الملحق الثاني

### فتوى تقليدية راعت فقه المحكمات<sup>(١)</sup>

السؤال :

«لقد ناقشت أحد زملائي الشيعة الإمامية في الأمور المذهبية ، وقد تجنبنا الحديث معه ، وفي مرة من المرات أثار لي شبهة عظيمة ، ما زال أثرها باقيًا في نفسي- ، وهذه الشبهة تتلخص في حديث رزية الخميس الذي رواه ابن عباس (رضي الله عنهما) في البخاري ، وقصة تهجم عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) على رسول الله ﷺ حين قال عمر (رضي الله عنه) على رسول الله ﷺ «دعوه فإنه يهجر» ، وقد أثار هذه الشبهة لي عن طريق إرسال رسالة لي ، وأنا لم أثبت الأمر ، فساعدوني في كشف هذه الشبهة. وجزاكم الله خير الجزاء عن الإسلام والمسلمين» .

الجواب :

«الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله

---

(١) هي فتوى لي منشورة في موقع الإسلام اليوم .

وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فجواباً على السؤال أقول، وبالله التوفيق:

قبل الجواب عن الإشكال الذي ذكره السائل، والذي أوقع في قلبه حرّاً شديداً، ويريد ما يفرج عنه هذا الحرج، فإني أنصح السائل بمنهج صحيح تجاه المشتبهات والشبهات، وهو أن يستحضر- في علمه وقلبه المحكمات والأدلة الواضحات القاطعات المشتبهات، ثم ليعرض تلك الشُّبه عليها، فإنه سيجد أن هذه الشبه قد سقطت على جدار حصون المحكمات، وسيراهما قد احترقت تحت ضوء شمس الأدلة الباهرات، وتصبح تلك الشبه - حتى ولو لم يجد لها جواباً - كحفنة ترابٍ ألقاها عدوٌّ حاقداً على جدار حصنٍ عظيم، هل تؤثر فيه شيئاً؟! أما أن يجعل المرء قلباً خلوّاً من تحصينات المحكمات، فسيكون قلبه حينها مستودعاً للمتناقضات، ولن يدوم على عقيدة؛ إلا وقد تحوّل عنها إلى غيرها، حقاً كانت أو باطلاً، وكأن قلبه حينها قطعة من قطن، تمتص كل ما لامسها، أصفواً كان أو كدرًا، وطيباً كان أو خبيثاً.

وبناء على هذا المنهج الشافي، فإني أقدم الجواب: بأنه عليك يا أخي أن تتذكر بعض ما جاء في مناقب عمر بن

الخطاب (رضي الله عنه) :

- ألم يقل النبي ﷺ : «والذي نفسي بيده ما لقيك الشيطان قط سالكاً فجاً إلا سلك فجاً غير فجك» أخرجه الشيخان البخاري (٣٦٨٣)، ومسلم (٢٣٩٦) من حديث سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) .

- ألم يقل النبي ﷺ : «بينما أنا نائم، رأيت الناس يعرضون، وعليهم قمص، منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، ومر عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره»، قالوا : ماذا أولت ذلك يا رسول الله ؟ قال : «الدين». متفق عليه البخاري (٢٣)، ومسلم (٢٣٩٠) من حديث أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) .

- ألم يقل النبي ﷺ : «بينما أنا نائم، إذ رأيت قدحاً، أتيت به، فيه لبن، فشربت منه، حتى إني لأرى الرِّيَّ يجري في أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب». قالوا: فما أولت ذلك يا رسول الله؟ قال : «العلم». متفق عليه البخاري (٨٢)، ومسلم (٢٣٩١) من حديث ابن عمر (رضي الله عنه) .

- ألم يقل النبي ﷺ : «دخلت الجنة، فرأيت فيها داراً أو قصرًا، فقلت: لمن هذا؟ فقالوا لعمر بن الخطاب، فأردت أن

أدخل ، فذكرت غيرتك» . فبكى عمر ، وقال : أي رسول الله !  
أو عليك يُغار . أخرجه الشيخان البخاري (٥٢٢٦) ، ومسلم  
(٢٣٩٤) من حديث جابر (رضي الله عنه) .

- ألم يقل النبي ﷺ : «قد كان يكون في الأمم قبلكم  
محدثون ، فإن يكن في أمتي منهم أحد ، فإن عمر بن الخطاب  
منهم» أخرجه البخاري (٣٤٦٩) من حديث أبي هريرة - رضي  
الله عنه - وأخرجه مسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة (رضي  
الله عنه) . وانظر فتح الباري (٥٠ / ٧) .

- أوليس هو الفاروق؟ الذي ما تخلف عن غزوة مع النبي  
ﷺ ، ولا تأخر عن موقف من مواقف البطولة والفداء بين يديه  
ﷺ ، حتى كان أحد وزيريه ﷺ .

- أوليس هو الذي وطّد قواعد الدولة الإسلامية بفتوحه  
وتنظيمها بوضع الدواوين والتنظيمات التي حفظت كيانها .

- أوليس هو الذي امتلأت كتب السير بأخبار زهده  
الشديد في الدنيا ، وبقصص ورعه وإنصافه وقيامه على مصالح  
الناس ، كانت وما زالت من أروع ما يُحكى ويُذكر ويُفاخر به  
أمم الأرض .

- أوليس هو رمز العدالة التي لا تعرف المحاباة ، ولا تحيد  
عنها حب ولا لكره ، ولا لبعد ولا لقرب ، ولا لعداوة ولا

لصدقة . لقد كانت عدالته وما زالت مضرب المثل ، ولها رمزية لا يصل إليها أحد بعده .

- أليس هو أحد العشرة المبشرين بالجنة؟

- وهذا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يعلن حبه وإجلاله وتعظيمه لعمر (رضي الله عنه) : فعن ابن عباس (رضي الله عنهما) ، قال : «وُضع عمر بن الخطاب على سريرته ، فتكثفه الناس يدعون ويشنون ويصلون عليه ، قبل أن يرفع ، وأنا فيهم ، فلم ير عني إلا برجل قد أخذ بمنكبي من ورائي ، فالتفت إليه ، فإذا هو علي ، فترحم على عمر ، وقال : ما خلفت أحدا أحب إليّ أن ألقى الله بمثل عمله منك ، وإيم الله ! إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك ، وذاك أني كنت أكثر أسمع رسول الله ﷺ يقول : جئت أنا وأبو بكر وعمر ، ودخلت أنا وأبو بكر وعمر ، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر» . متفق عليه البخاري (٣٦٧٧) ، ومسلم (٢٣٨٩) .

- وقال محمد بن الحنفية (وهو ابن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه) : قلت لأبي : أي الناس خير بعد رسول الله ﷺ ؟ قال أبو بكر قلت ثم من ؟ قال : ثم عمر «أخرجه البخاري (٣٦٧١) .

- وقال علي بن أبي طالب : «ما نبعد أن السكينة تنطق على

لسان عمر» أخرجه الإمام أحمد (٨٣٤) بإسناد صحيح.  
وإني إذ أعرض هذه النصوص لألوم نفسي؛ إذ إني  
تعرضتُ لأمر عظيم ، قد صنف العلماء فيه كتباً ومصنفات .  
فمن يجهل مكانة الفاروق في الإسلام؟! ومن ينسى سيرته  
وعدله وعبادته وزهده ونصره للإسلام والمسلمين؟!  
وما أحسن قول الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة رحمه  
الله تعالى عندما سأله هارون الرشيد: يا مالك ، كيف كانت  
منزلة أبي بكر وعمر من النبي ﷺ؟ فقال: يا أمير المؤمنين ،  
قربهما منه في حياته ، كقرب مضجعهما من مضجعه بعد وفاته ،  
فقال هارون: شفيتني يا مالك ، شفيتني يا مالك . أخرجه  
الزبير بن بكار في جمهرة نسب قريش (٢/ ٥٨٤)، والآجري في  
الشریعة (١٨٤٩)، وغيرهما بإسناد صحيح .  
فإذا اطمأن القلب بتلك النصوص والأدلة والشواهد  
المحكمة الواضحة ، فاعرض على قلبك بعدها تلك الشبهة،  
هل يبقى لها أثر؟!

ومع ذلك فقد أجاب العلماء عن ذلك الحديث ، وبينوا  
حقيقته، ومن أحسن الأجوبة : هو أن عمر بن الخطاب رضي  
الله عنه لما سمع من النبي ﷺ ذلك الطلب ، الذي فيه معنى دنو  
الأجل واقتراب ساعة الوفاة من النبي ﷺ أصابته دهشة المحبِّ



إذا شعر بقرب الفراق ، واستولت عليه حيرة العاشق عند حلول ساعة الهجر الطويل ، فقد كانت مشاعر عمر (رضي الله عنه) ملتهبةً مفجوعةً في ذلك المقام العظيم والمصاب الجسيم ، وهو مرض وفاته ﷺ . كما أصابه ذلك الولهُ والذهولُ بعد وفاة النبي ﷺ ، حتى كان يُكذِّبُ من يذكر وفاة النبي ﷺ ، ويتوعد بالقتل . وما ذاك إلا لعظيم حبه وتعلقه القلبي الشديد بالنبي ﷺ ، فحملته تلك الحيرة والدهشة ، مع علمه بأن النبي ﷺ بشر ، يعتريه ما يعتري البشر من المرض والحمى وآثارهما ، إلى أن يظن أن هذا من النبي ﷺ كلامٌ من أثر مرضه وأثناء غيبوبته من الحمى .

وانظر أجوبة أخرى في (المُعَلِّم) للمازري (٢/ ٢٣٤)، وإكمال المعلم للقاضي عياض (٥/ ٣٧٩ - ٣٨٢)، والمفهم للقرطبي (٤/ ٥٥٩ - ٥٦٠)، وفتح الباري لابن حجر (٧/ ٧٣٩ - ٧٤٠).

ثم إننا لا نشك أن النبي ﷺ قد أدى الأمانة وبلغ الرسالة على الوجه الأكمل، فلو لم يكن فيما بلغه لأتمته كفاية لها ، ولو لم يكن ما أراد ذكره وكتابه ساعة وفاته قد سبق منه ما يدل عليه، ولو كانت دلالاته فيها شيء من الخفاء = لولا ذلك كله لما ترك

النبي ﷺ البلاغ والبيان لمجرد ذلك التنازع الذي حصل بمحضه . وإلا فقد وقع بين أصحاب النبي ﷺ وبمحضره اختلافات عدّة أثناء حياته ﷺ ، فلم يمنع ذلك النبي ﷺ من البيان والبلاغ ، لما كان البلاغ والبيان مما لا غنية للمسلمين عنه من شؤون دينهم .

وعلى هذا، فإن ترك النبي ﷺ للكتابة بعد استفاقة من غيوبته، يدل على أن ما أراد كتابته موجود في كتاب الله تعالى وسنته ﷺ ، ولو على وجه يحتاج إلى اجتهاد واستنباط للوصول إليه .

وبهذا يتبين أنه لم يقع من عمر (رضي الله عنه) أمر يحتاج إلى طول اعتذار ، ولا هناك شبهة قوية تقدح في مكانة الفاروق (رضي الله عنه) ، بل لم يزل (رضي الله عنه) ولا يزال خير هذه الأمة بعد نبينا ﷺ وبعد أبي بكر، كما قال علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) . والله أعلم .

والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاة .

## الملحق الثالث

### ردُّ على شبهةٍ يُراعي فقهُ المحكمات<sup>(١)</sup>

الشبهة : دية المرأة على النصف من دية الرجل. هل هذا يدل على هبوط مكانة المرأة الإنسانية عن مكانة الرجل في التشريع الإسلامي ؟

الجواب على الشبهة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد:

فجواباً على السؤال أقول (وبالله التوفيق): الذي يدل في الإسلام على تساوي الرجل والمرأة في الإنسانية ليس هو الدية؛ إلا إن كانت النفس البشرية لا تعرف قيمتها إلا بالمال! وإذا ما نظرنا للدية على أنها قيمة للنفس البشرية. فأصبح بهذه النظرة إلى الدية! سواء كانت دية المرأة على النصف من دية الرجل أو ضعفها!! فالدية ليست هي ميزان القيمة الإنسانية في الإسلام. وإنما الذي يبين قيمة النفس البشرية للمرأة والرجل في حالة

---

(١) فتوى لي منشورة في موقع الإسلام اليوم .

الاعتداء عليهما: الإثم والعقوبة الأخروية المترتبة على ذلك الاعتداء؛ لأن ذلك هو الميزان الحقيقي في الإسلام (ولعذاب الآخرة أشد وأبقى). وبالإجماع وبدلالة النصوص القاطعة أن الاعتداء على الرجل والمرأة في الإثم سواء: (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا). بل لقد خصَّ الله تعالى قتل البنات بمزيد من التوبيخ المتضمن مزيداً من العقوبة. وذلك في قوله تعالى (وإذا الموءودة سئلت - بأي ذنب قتلت)؛ ولم يدع أحد مع ذلك: أن في هذا تمييزاً للمرأة وتفضيلاً لها على الرجل؛ لأن أهل الجاهلية كان اعتداؤهم على بناتهم بالقتل أكثر من اعتدائهم على أبنائهم الذكور.

وكما تساوى الاعتداء على الجنسين في العقوبة الأخروية فقد تساوى في العقوبة الدنيوية: ذلك أن الرجل يقتل المرأة قصاصاً. ولو كانت قيمتهما الإنسانية مختلفة ما قتل الرجل المرأة.

وباتفاق وتساوي إثم وعقوبة قتل المرأة بعقوبة قتل الرجل في الدنيا وفي الآخرة يتضح أنه لا فرق بين إنسانية المرأة والرجل. وأنها سواء في التشريع الإسلامي.

إذن فاختلاف دية المرأة عن دية الرجل لا علاقة لها بالقيمة الإنسانية أصلاً. وإنما لذلك مغزى آخر وحكمة بعيدة عن ذلك. كما بيناه آنفاً. فإن وقفنا على ذلك المغزى ووقفنا إلى معرفة تلك الحكمة فيها ونعمت. وإلا فسوف يكون هذا الحكم حكماً تعبدياً. المقصود منه ابتلاء الإيمان وتحقيق العبودية بالتسليم للخالق وحكمه.

ومن نظر في أحكام الدية علم أنها لا علاقة لها بالقيمة الإنسانية. بدليل استحقاق الشخص الواحد عدداً من الديات وهو حي بفقده عدداً من الأعضاء والمصالح منها بترًا أو إفساداً (حتى إن اللحية إذا حُلقت فلم تنبت كان فيها دية كاملة عند بعض الفقهاء). وبدليل أن الدية شرعت في القتل الخطأ الذي لا إثم فيه أصلاً. إذن ففقه باب الدية كله مبني على معنى آخر غير معنى دفع قيمة للنفس البشرية. فهي إما تعويض عن كاسب وسبب لتحصيل الرزق. وإما لمعنى رمزي معين.

ولذلك فالذي يظهر لي من حكمة جعل دية الرجل ضعف دية المرأة أمران:

١ - إما أن يكون ذلك تأكيداً على الوضع الفطري للحياة البشرية منذ نشأت البشرية. من كون الرجل هو الكاسب

المحصل للرزق والمنفق على الأسرة بمن فيهم المرأة (وهو ما أكدته الإسلام من كون النفقة واجباً للرجل، وحقاً للمرأة عليه). وعلى هذا سيكون فقدان الرجل مما يوجب تعويض الأسرة والمرأة عن كاسبهم والمنفق عليهم.

٢- وإما أن يكون ذلك الاختلاف بين الديتين تأكيداً على قوامة الرجل (الرجال قوامون على النساء) (وللرجال عليهن درجة). تلك القوامة التي هي حق رمزي للرجل في أسرته. فجاء الاختلاف في الدية معززاً لذلك التقديم الرمزي للرجل على المرأة في حق القوامة. و(القوامة): هي ذلك الحق الذي إنما شرع في الإسلام حفاظاً على الأسرة من التفكك والضياع. بتحديد رأس الأسرة وتعيين قائدها الذي يقودها بالإحسان والتسامح والتشاور وعدم التسلط والظلم والاستبداد. والذي يجب عليه مقابل ذلك حقوق زائدة للمرأة وبقيّة الأسرة. كالنفقة والحماية والدفاع عنهم بنفسه (من قتل دون عرضه فهو شهيد).

## المصادر والمراجع

- ١ - الإتيقان في علوم القرآن: للسيوطي. تحقيق: د/ مصطفى ديب البغا. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ. دار ابن كثير: دمشق.
- ٢ - أبحار الأفكار في أصول الدين: للآمدي. تحقيق: أد/ أحمد محمد المهدي. الطبعة الثالثة: ١٤٣٠هـ. مطبعة دار الكتب والوثائق القومية: القاهرة.
- ٣ - أخبار الرضا والمتقي (من كتب الأوراق): لأبي بكر الصولي. تحقيق: ج. هيروث. دن. الطبعة الثانية: ١٣٩٩هـ. دار المسيرة: بيروت.
- ٤ - اختلاف المفتين: للشريف حاتم العوني. الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ. دار الصميعي: الرياض.
- ٥ - أساس التقديس: للرازي. تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ. مكتبة الكليات الأزهرية: القاهرة.
- ٦ - الاستقامة: لابن تيمية. تحقيق: د/ محمد رشاد سالم. الطبعة الثانية: ١٤٠٩هـ. تصوير: مكتبة السنة: القاهرة.
- ٧ - الأم: للشافعي. تحقيق: د/ رفعت فوزي. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ. دار الوفاء: المنصورة.

- ٨- بحر الفوائد: لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي. تحقيق: وجيه كمال الدين زكي. الطبعة الأولى: ١٤٢٩هـ. دار السلام: القاهرة.
- ٩- البحر المحيط: للزرکشي. تحقيق: الشيخ عبد القادر العاني وجماعة. الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ. وزارة الأوقاف: الكويت. تصوير دار الصفوة: الغردقة.
- ١٠- بيان تلبیس الجهمية: لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: د/ راشد الطيار، وغيره. الطبعة الأولى: ١٤٢٦هـ. وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف: السعودية.
- ١١- تاريخ الإسلام: للذهبي. تحقيق: د/ بشار عواد معروف. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ. دار الغرب: بيروت.
- ١٢- تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي. تصحيح: محمد سعيد العرفي، وقف على طبعه أمين الخانجي. على نفقة مكتبة الخانجي، والمكتبة العربية، ومطبعة السعادة: بغداد. الطبعة الأولى: ١٣٤٩هـ. تصوير: دار الكتاب العربي: بيروت.
- ١٣- تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك): لمحمد بن جرير الطبري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية: ؟. دار المعارف: القاهرة.



- ١٤ - التحبير شرح التحرير: للمرداوي. تحقيق: د/ عبدالرحمن بن عبد الله بن جبريل وجماعة. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ. مكتبة الرشد: الرياض.
- ١٥ - التعريفات: للجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ. دار الكتاب العربي: بيروت.
- ١٦ - تفسير القرآن: لابن المنذر. تحقيق: سعد بن محمد السعد. الطبعة الأولى: ١٤٢٣هـ. دار المآثر: المدينة المنورة.
- ١٧ - تفسير القرآن العظيم: لابن أبي حاتم. تحقيق: أسعد محمد الطيب. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ. مكتبة نزار الباز: مكة المكرمة.
- ١٨ - التفسير الكبير: للرازي. الطبعة الثالثة: ؟ دار إحياء التراث العربي: بيروت.
- ١٩ - تكملة تاريخ الطبري (بذيل تاريخ الطبري): لمحمد بن عبد الملك الهمداني. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الطبعة الثانية: ؟. دار المعارف: القاهرة.
- ٢٠ - التمهيد: للباقلاني. تحقيق: رتشد يوسف مكارثي اليسوعي. الطبعة الأولى: ١٩٧٥م. جامعة الحكمة: بغداد.
- ٢١ - التمهيد: لابن عبد البر. طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

- ٢٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لابن جرير الطبري. تحقيق: د/ عبد الله التركي. الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ. دار هجر: الجيزة.
- ٢٣- المجلس الصالح والأنيس الناصح: للمعافي بن زكريا. تحقيق: إحسان عباس وغيره. الطبعة الأولى: ١٤٠٧هـ. عالم الكتب: بيروت.
- ٢٤- حاشية ابن عابدين. الطبعة الثانية: ١٣٨٦هـ. تصوير دار الفكر: بيروت.
- ٢٥- حديث الطريقة: لرنيه ديكارت. ترجمة: د/ عمر الشارني. الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م. مركز دراسات الوحدة العربية: بيروت.
- ٢٦- الحنابلة في بغداد: محمد أحمد علي محمود. الطبعة الأولى: ١٤٠٦هـ. المكتب الإسلامي: بيروت.
- ٢٧- الذخيرة: للقرافي. تحقيق: محمد بوخبزة. الطبعة الأولى: ١٩٩٤م. دار الغرب: بيروت.
- ٢٨- ذيل طبقات الحنابلة: لابن رجب. تحقيق: د/ عبد الرحمن العثيمين. الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ. مكتبة العبيكان: الرياض.

- ٢٩- رجال من التاريخ: علي الطنطاوي. الطبعة الثانية: ٩. المكتبة الأموية: دمشق.
- ٣٠- زاد المسير: لابن الجوزي. الطبعة الثالثة: ١٤٠٤هـ. المكتب الإسلامي: بيروت.
- ٣١- سنن الدارمي = مسند الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ. دار المغني: الرياض.
- ٣٢- شرح مختصر الطحاوي: للجصاص. تحقيق: د/ محمد عبيد خان وغيره. الطبعة الأولى: ١٤٣١هـ. دار البشائر: بيروت.
- ٣٣- شرح مشكل الآثار: للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. الطبعة الأولى: ١٤١٥هـ. مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ٣٤- شم العوارض في ذم الروافض: لملا علي القاري. تحقيق: مشهور حسن سلمان. الطبعة الأولى: ٢٠٠٨م. الدار الأثرية: عمان ، الأردن.
- ٣٥- صحيح البخاري. الطبعة الأولى: ١٤١٧هـ. دار السلام: الرياض.
- ٣٦- صحيح مسلم . ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
- ٣٧- صيد الخاطر: لابن الجوزي. تحقيق: الشيخ علي الطنطاوي. الطبعة الخامسة: ١٤١٢هـ. دار المنارة: جدة ، مكة المكرمة.

- ٣٨- العَلَمُ الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ: للمقبلي.  
مكتبة دار البيان: دمشق.
- ٣٩- الفروع: لابن مفلح. تحقيق: د/ عبد الله التركي. الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ. مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ٤٠- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي: لمحمد بن الحسن الحجوي. خرج أحاديثه وعلق عليه: د/ عبدالعزيز بن عبد الفتاح القارئ. الطبعة الأولى: ١٣٩٧هـ. المكتبة العلمية: المدينة المنورة.
- ٤١- الفنون: لابن عقيل. تحقيق: جورج مقدسي. تصوير سنة: ١٤١١هـ. مكتبة لينة: دمنهور.
- ٤٢- القواعد الكبرى: للعز ابن عبد السلام. تحقيق: د/ عثمان جمعة ضميرية، د/ نزيه حماد. الطبعة الأولى: ١٤٢١هـ. دار القلم: دمشق.
- ٤٣- الكامل في التاريخ: لابن الأثير. الطبعة الرابعة: ١٤٠٣هـ. دار الكتاب العربي: بيروت.
- ٤٤- الكليات: للكفوي. تحقيق: د/ عدنان درويش، ومحمد المصري. الطبعة الأولى: ١٤١٢هـ. مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ٤٥- المبسوط: للسرخسي.. تصوير دار المعرفة: بيروت. سنة: ١٤٠٦هـ.

- ٤٦- المحصول: للرازي. تحقيق: د/ طه جابر فياض علوان. الطبعة الثالثة: ١٤١٨ هـ. مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ٤٧- المحكمات في الشريعة الإسلامية وأثرها في وحدة الأمة وحفظ المجتمع: للدكتور عابد بن محمد السفياي. الطبعة الأولى: ١٤٢٠ هـ. دار ابن الجوزي: الدمام.
- ٤٨- المحيط البرهاني: لابن مازة الحنفي. تحقيق: نعيم أشرف. الطبعة الأولى: ١٤٢٤ هـ. إدارة القرآن: كراتشي.
- ٤٩- المسند: للإمام أحمد بن حنبل. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وجماعة. الطبعة الثانية: ١٤٢٩ هـ. مؤسسة الرسالة: بيروت.
- ٥٠- المعرفة في الإسلام (مصادرها ومجالاتها): د/ عبد الله بن محمد القرني. الطبعة الأولى: ١٤١٩ هـ. دار عالم الفوائد: مكة المكرمة.
- ٥١- المغني: لابن قدامة. تحقيق: د/ عبدالله التركي. الطبعة الثالثة: ١٤١٧ هـ. دار عالم لكتب: الرياض.
- ٥٢- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (في حاشية إحياء علوم الدين للغزالي): لزين الدين العراقي. تحقيق: د/ محمد وهبي سليمان، وأسامة عمورة. الطبعة الأولى: ١٤٢٧ هـ. دار الفكر المعاصر: بيروت.

- ٥٣- المفردات في غريب القرآن: للراغب الأصبهاني. تحقيق: صفوان الدوودي. الطبعة الثانية: ١٤١٨ هـ. دار القلم والدار الشامية: دمشق.
- ٥٤- مقاييس اللغة: لابن فارس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. دار الكتب العلمية: قم.
- ٥٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي. الطبعة الأولى: ١٣٥٧ هـ. دائرة المعارف العثمانية: الهند.
- ٥٦- المنقذ من الضلال: للغزالي. تحقيق: د/ عبدالحليم محمود. الطبعة السابعة: ١٣٩٢ هـ. دار الكتب الحديثة: القاهرة.
- ٥٧- المنهاج: للنووي (مع شرحه: النجم الوهاج، فنظر معلومات طبعه فيه).
- ٥٨- الموافقات: للشاطبي. تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان. الطبعة الأولى: ١٤١٧ هـ. دار ابن عفان: الخبر.
- ٥٩- مواهب الجليل لشرح مختصر- خليل: للحطاب. تحقيق: زكريا عميرات. الطبعة الأولى: ١٤٢٣ هـ. دار عالم الكتب: بيروت. إهداء: سمو الأمير الوليد بن طلال.
- ٦٠- النجم الوهاج في شرح المنهاج: للدّميري. تحقيق: جماعة بإشراف: محمد غسان عزقول. الطبعة الأولى: ١٤٢٥ هـ. دار المنهاج: جدة.

- ٦١ - نقد العقل المجرد: لعمانوئيل كنت. ترجمة: أحمد الشيباني.  
الطبعة الأولى: ؟. دار اليقظة العربية: بيروت.
- ٦٢ - النوادر والزيادات: لابن أبي زيد. تحقيق: / محمد حجي.  
الطبعة الأولى: ١٩٩٩ م. دار الغرب: بيروت.
- ٦٣ - وفيات الأعيان: لابن خلكان. تحقيق: إحسان عباس. دار  
صادر: بيروت.
- ٦٤ - اليقيني والظني من الأخبار (سجّال بين الإمام أبي الحسن  
الأشعري والمحدثين): للشريف حاتم العوني. الطبعة  
الأولى: ١٤٣٢ هـ. الشبكة العربية للأبحاث والنشر: بيروت.







## دليل الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٥	تعريف المحكمات وبيان سماتها التي تميزها عن غيرها
٨	تعريف المحكمات
٨	سمات المحكمات
١١	- الثبات وعدم قبولها للزوال ولا للتبدل
١٣	- أنها محل اتفاق بين العقلاء ، وموضع ائتلاف قلوب بين الأسوياء
١٥	- أن أدلتها قطعية يقينية ، وليست ظنية
٢٢	- أنها أصول كلية يُحتكم إليها
٢٤	- أنها عاصمة للفكر من الانحراف
٣٣	أثر المحكمات في تحقيق الأمن الفكري والعقدي
٣٥	أي خلل يصيب هذه المحكمات سيعني السقوط في جُبٍّ من الأوهام والشكوك

الصفحة	الموضوع
٣٧	أن تحكيم المحكمات هو الذي سيؤدّي إلى الثبات على المبدأ، والثبات هو سبب الاستقرار النفسي وهو سبب الشعور بالأمان والطمأنينة
٣٨	أن المحكمات هي العاصمة من تحطّف الشبه والأهواء، وهي العاصمة من الغلو والتطرّف: بالتشدد والتزمّت، أو بالانحلال والتفلّت
٣٩	أن الثبات على المبدأ وعدم الخشية من تحطّف الشبهات هما أهم ضروريات بقاء المسلم المعاصر
٤٠	أن تثبيت المحكمات الإنسانية هو في الحقيقة إرساء لقواعد التعايش الإنساني
٤٥	تثبيت المحكمات (مقترحات عملية في ذلك)
٤٦	تثبيت أصول الدين في قلوب أبناء الأمة بالأدلة اليقينية
٥٨	تكثيف الحديث عن المحكمات
٥٩	تنويع وسائل إثبات المحكمات (كالحديث الوجداني، والفنون الأدبية والجمالية وأعمال المشجاة: الدراما)
٦٣	عدم إغفال الخطاب العقلاني في كل فتاوى العلماء وخطبهم وحديثهم وجميع أطروحاتهم

الصفحة	الموضوع
٦٥	بيان المنهج العقلي الصحيح تجاه المحكمات والمشتبهات
٧٥	إشاعة الحرية المنضبطة غير الفوضوية
٩٩	الخاتمة
١٠٣	الملاحق
١٠٣	في ذكر بعض الفتاوى والأجوبة التي تراعي فقه المحكمات
١٠٥	الملحق الأول إنكار السنة بدعوى أن الله لم يتعهد بحفظها
١١٥	الملحق الثاني فتوى تقليدية راعت فقه المحكمات
١٢٣	الملحق الثالث ردٌّ على شبهة يُراعى فقه المحكمات
١٢٧	المصادر والمراجع
١٣٧	دليل الموضوعات

